

الاستحقاق المحاسبي  
Accrual Accounting



## دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية

معييار المحاسبة للقطاع العام 3  
"السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات  
المحاسبية، والأخطاء"

وزارة المالية  
Ministry of Finance



### السجل التاريخي لمعييار المحاسبة للقطاع العام

صدر معيار المحاسبة للقطاع العام 3، السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء في 2022م.

منذ ذلك الحين، عُدل معيار المحاسبة للقطاع العام بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام الآتية:

- معيار المحاسبة للقطاع العام 45، العقارات والآلات والمعدات (2024)
- معيار المحاسبة للقطاع العام 46، القياس (2024)

جدول الفقرات المعدلة في معيار المحاسبة للقطاع العام 3

الفقرة المُعدّلة	طبيعة التعديل	الإصدار الذي عُُدلت بموجبه
22	عُدل نص الفقرة	معيير المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
57	عُدل نص الفقرة	معيير المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
59هـ	فقرة جديدة	معيير المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
59و	فقرة جديدة	معيير المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
إرشادات التنفيذ 14	عُدل نص الفقرة	معيير المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
إرشادات التنفيذ 15	عُدل نص الفقرة	معيير المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
إرشادات التنفيذ 16	عُدل نص الفقرة	معيير المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
إرشادات التنفيذ 17	عُدل نص الفقرة	معيير المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)

الفهرس

الفقرة	الموضوع
	تقديم
2-1	الهدف
6-3	النطاق
8-7	تعريفات
8	الأهمية النسبية
36-9	السياسات المحاسبية
15-9	اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية
16	اتساق السياسات المحاسبية
36-17	التغيرات في السياسات المحاسبية
32-24	تطبيق التغيرات في السياسات المحاسبية
27	التطبيق بأثر رجعي
32-28	حدود التطبيق بأثر رجعي
36-33	الإفصاح
45-37	التغيرات في التقديرات المحاسبية
45-44	الإفصاح
54-46	الأخطاء
53-48	حدود إعادة العرض بأثر رجعي
54	الإفصاح عن أخطاء فترة سابقة
58-55	عدم إمكانية التطبيق بأثر رجعي وإعادة العرض بأثر رجعي من الناحية العملية
60-59	تاريخ السريان
61	سحب معيار المحاسبة للقطاع العام 3 (2000)
	الدراسة المرفقة بالمعيار

## تقديم

ورد معيار المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء" في الفقرات 1-61. وتتساوى جميع الفقرات في قوة النفاذ. ويجب أن يُقرأ معيار المحاسبة للقطاع العام 3 في سياق هدفه، وتقديم دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وإطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام. ويوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء" أساساً لاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في حال عدم وجود إرشادات صريحة.

روعي عند إعداد معيار المحاسبة للقطاع العام 3 أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 3 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدخِلت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 3 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023 ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 46، *القياس المنشور* من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023، وأُبقي على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وقد تم إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في الدراسة المرفقة بالمعيار. تنطبق معايير المحاسبة للقطاع العام على البنود ذات الأهمية النسبية.

## الهدف

1. هدف هذا المعيار هو تحديد ضوابط اختيار وتغيير السياسات المحاسبية، بالإضافة إلى المعالجة المحاسبية ومتطلبات الإفصاح لكل من (أ) التغيرات في السياسات المحاسبية، و(ب) التغيرات في التقديرات المحاسبية، و(ج) تصحيح الأخطاء. ويُقصد من المعيار تعزيز ملاءمة القوائم المالية للجهة وموثوقيتها في التعبير، وقابلية تلك القوائم المالية للمقارنة عبر الزمن وللمقارنة مع القوائم المالية للجهات الأخرى.
2. حُدّدت متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية - باستثناء تلك المتعلقة بالإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية - في معيار المحاسبة للقطاع العام 1، *عرض القوائم المالية*.

## النطاق

3. يجب أن يُطبق هذا المعيار عند اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية، وعند المحاسبة عن التغيرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية وتصحيح أخطاء الفترات السابقة.
4. إن الآثار الضريبية لتصحيح أخطاء الفترات السابقة وللتعديلات بأثر رجعي التي تُجرى لتطبيق التغيرات في السياسات المحاسبية، لم تُؤخذ في الاعتبار في هذا المعيار؛ لأنها لا تنطبق على العديد من جهات القطاع العام. وتحتوي معايير المحاسبة الدولية أو الوطنية التي تتناول ضرائب الدخل على إرشادات حول معالجة الآثار الضريبية.
5. [حذفت].
6. [حذفت].

## تعريفات

7. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرين كل منها:  
السياسات المحاسبية هي المبادئ والأسس والأعراف والقواعد والممارسات المحددة التي تطبق من قبل الجهة في إعداد وعرض القوائم المالية.  
التغير في التقدير المحاسبي هو تعديل في القيمة الدفترية لأصل أو التزام، أو تعديل في مبلغ الاستهلاك الدوري للأصل، ينتج عن تقويم الوضع الحالي للأصول والالتزامات، والمنافع المستقبلية المتوقعة والواجبات المرتبطة بالأصول والالتزامات. تنتج التغيرات في التقديرات المحاسبية من معلومات جديدة أو تطورات جديدة، ومن ثم فهي ليست تصحيحاً لأخطاء.  
غير عملي يكون تطبيق متطلب ما غير عملي عندما لا تستطيع الجهة تطبيقه بعد أن تكون قد استنفدت جميع الجهود المعقولة للقيام بذلك. وبالنسبة لفترة سابقة معينة، يكون من غير العملي أن يُطبق تغيير في سياسة محاسبية بأثر رجعي أو القيام بإعادة عرض بأثر رجعي لتصحيح خطأ إذا:  
أ. كانت آثار التطبيق بأثر رجعي، أو إعادة العرض بأثر رجعي، غير قابلة للتحديد؛ أو  
ب. كان التطبيق بأثر رجعي، أو إعادة العرض بأثر رجعي، يتطلب افتراضات عن ماهية نية الإدارة التي كان يمكن أن تكون في تلك الفترة؛ أو  
ج. كان التطبيق بأثر رجعي، أو إعادة العرض بأثر رجعي، يتطلب تقديرات مهمة لمبالغ، وكان من المستحيل - بشكل موضوعي - تمييز المعلومات حول تلك التقديرات التي:  
(1) توفر أدلة عن الظروف التي كانت موجودة في التاريخ (التواريخ)، الذي كان يجب فيه إثبات أو قياس هذه المبالغ، أو الإفصاح عنها؛ و

(2) كانت متاحة عند اعتماد القوائم المالية لتلك الفترة السابقة للإصدار؛ عن المعلومات الأخرى.

أخطاء فترة سابقة هي حذف من أو تحريف في القوائم المالية للجهة، لفترة واحدة أو أكثر من الفترات السابقة، ينشأ عن الفشل في استخدام، أو سوء استخدام معلومات تعبر بموثوقية:  
أ. كانت متاحة عند اعتماد إصدار القوائم المالية لتلك الفترات؛ و  
ب. كان يمكن - بشكل معقول - توقع أن يتم الحصول عليها وأخذها في الحسبان عند إعداد وعرض تلك القوائم المالية.

وتتضمن مثل هذه الأخطاء آثار الأخطاء الحسابية، والأخطاء في تطبيق السياسات المحاسبية، والسهو أو التفسيرات الخاطئة للحقائق، والغش.

التطبيق المستقبلي لتغيير في سياسة محاسبية وإثبات أثر تغيير في تقدير محاسبي، هو على التوالي:  
أ. تطبيق سياسة محاسبية جديدة على المعاملات والأحداث الأخرى والأوضاع التي تحدث بعد التاريخ الذي غيرت فيه السياسة؛ و  
ب. إثبات أثر التغيير في التقدير المحاسبي في الفترات الحالية والمستقبلية المتأثرة بالتغيير.

التطبيق بأثر رجعي هو تطبيق سياسة محاسبية جديدة على المعاملات والأحداث الأخرى والأوضاع كما لو كانت تلك السياسة تطبق دائماً.

إعادة العرض بأثر رجعي هو تصحيح الإثبات والقياس والإفصاح لمبالغ عناصر القوائم المالية كما لو أن خطأ الفترة السابقة لم يحدث مطلقاً.

وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعروفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

### الأهمية النسبية

8. يتطلب تقويم ما إذا كان الحذف أو التحريف يؤثر على قرارات المستخدمين، ومن ثم يكون ذا أهمية نسبية، أخذ خصائص هؤلاء المستخدمين في الحسبان. ويفترض أن يكون لدى المستخدمين قدر معقول من المعرفة بالقطاع العام والأنشطة الاقتصادية والمحاسبية، وأن يكون لديهم استعداد لدراسة المعلومات بقدر معقول من العناية. وبناءً عليه، يلزم أن يأخذ التقويم في الحسبان كيف يُتوقع - بشكل معقول - أن يتأثر المستخدمون الذين لديهم مثل تلك الخصائص عند اتخاذ وتقويم القرارات.

### السياسات المحاسبية

#### اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية

9. عندما ينطبق معيار المحاسبة للقطاع العام - بشكل محدد - على معاملة أو حدث آخر أو وضع، فإنه يجب تحديد السياسة أو السياسات المحاسبية المنطبقة على ذلك البند من خلال تطبيق المعيار.

10. تحدد معايير المحاسبة للقطاع العام سياسات محاسبية خلص مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام إلى أنه ينتج عنها قوائم مالية تحتوي على معلومات ملائمة وتعبر بموثوقية عن المعاملات والأحداث الأخرى والأوضاع التي تنطبق عليها. ولا يلزم تطبيق تلك السياسات عندما يكون أثر تطبيقها غير ذي أهمية نسبية. وبالرغم من ذلك، فإنه من غير المناسب القيام بخروج - غير ذي أهمية نسبية - عن معايير المحاسبة للقطاع العام، أو ترك خروج - غير ذي أهمية نسبية - عن معايير المحاسبة للقطاع

- العام بدون تصحيح، لتحقيق عرض معين للمركز المالي للجهة، أو لأدائها المالي، أو لتدفقاتها النقدية.
11. ترافق معايير المحاسبة للقطاع العام إرشادات لمساعدة الجهات على تطبيق متطلباتها. وتنص جميع هذه الإرشادات على ما إذا كانت تُعد جزءاً لا يتجزأ من معايير المحاسبة للقطاع العام. الإرشادات التي تُعد جزءاً لا يتجزأ من معايير المحاسبة للقطاع العام تُعد إلزامية. أما الإرشادات التي لا تُعد جزءاً لا يتجزأ من معايير المحاسبة للقطاع العام، فلا تتضمن متطلبات للقوائم المالية.
12. في حال عدم وجود معيار محاسبة للقطاع العام ينطبق - بشكل محدد - على معاملة أو حدث آخر أو وضع، فإنه يجب على الإدارة أن تستخدم حكمها في تطوير وتطبيق سياسة محاسبية ينتج عنها معلومات ملائمة لاحتياجات المستخدمين لأغراض المساءلة واتخاذ القرارات؛ وتعبر - بموثوقية - عن المركز المالي للجهة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية؛ وتتوافر فيها الخصائص النوعية المتمثلة في القابلية للفهم، ومناسبة التوقيت، والقابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق؛ وتأخذ في الحسبان القيود على المعلومات المُضمنة في التقارير المالية ذات الغرض العام والتوازن بين الخصائص النوعية.
13. [حذفت].
14. عند اتخاذ الحكم الموضح في الفقرة 12، يجب على الإدارة أن ترجع إلى المصادر التالية وتنظر في إمكانية انطباقها بحسب الترتيب التالي:
- أ. المتطلبات الواردة في معايير المحاسبة للقطاع العام التي تتناول مسائل مماثلة وذات علاقة؛ و
- ب. تعريفات وضوابط إثبات وقياس الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات، الموضحة في إطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام.
15. عند اتخاذ الحكم الموضح في الفقرة 12، يمكن للإدارة - أيضاً - أن تنظر فيما يلي (أ) أحدث إصدارات الجهات الأخرى الواضحة للمعايير و(ب) الممارسات المقبولة في القطاع العام أو القطاع الخاص، فقط إلى الحد الذي لا تتعارض فيه هذه الممارسات مع المصادر الواردة في الفقرة 14. وتتضمن الأمثلة على هذه الإصدارات إصدارات مجلس معايير المحاسبة الدولية، بما في ذلك المعايير الدولية للتقرير المالي والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية أو لجنة التفسيرات الدائمة السابقة لها.
- اتساق السياسات المحاسبية
16. يجب على الجهة أن تختار وتطبق سياساتها المحاسبية - بشكل متسق - على المعاملات والأحداث الأخرى والأوضاع المتماثلة، ما لم يتطلب معيار محاسبة للقطاع العام أو يسمح - بشكل محدد - بتصنيف للبنود التي قد تكون سياسات مختلفة مناسبة لها. وإذا كان أحد معايير المحاسبة للقطاع العام يتطلب أو يسمح بهذا التصنيف، فإنه يجب اختيار سياسة محاسبية مناسبة وتطبيقها - بشكل متسق - على كل فئة.
- التغيرات في السياسات المحاسبية
17. يجب على الجهة أن تغير سياسة محاسبية - فقط - إذا كان هذا التغيير:
- أ. مطلوباً بموجب معيار محاسبة للقطاع العام؛ أو
- ب. تنتج عنه قوائم مالية توفر معلومات تعبر بموثوقية، وأكثر ملاءمة، عن آثار المعاملات والأحداث الأخرى والأوضاع على المركز المالي للجهة أو أدائها المالي أو تدفقاتها النقدية.
18. يلزم أن يكون مستخدمو القوائم المالية قادرين على مقارنة القوائم المالية للجهة عبر الزمن لتحديد الاتجاهات في مركزها المالي وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية. وبناءً عليه، تُطبق السياسات المحاسبية

نفسها ضمن كل فترة، ومن فترة إلى الفترة التي تليها، ما لم يستوفِ تغيير في سياسة محاسبية أحد الضوابط الواردة في الفقرة 17.

19. يُعد التغيير من أساس محاسبي إلى أساس محاسبي آخر تغييراً في سياسة محاسبية.
20. إن التغيير في المعالجة المحاسبية أو الإثبات أو القياس لمعاملة أو حدث أو وضع، ضمن أساس محاسبي يُعدّ تغييراً في سياسة محاسبية.
21. لا يُعد ما يلي تغييرات في سياسات محاسبية:  
أ. تطبيق سياسة محاسبية على معاملات أو أحداث أخرى أو أوضاع تختلف - في جوهرها - عن تلك التي كانت تحدث سابقاً؛ و  
ب. تطبيق سياسة محاسبية جديدة على معاملات أو أحداث أخرى أو أوضاع لم تكن تحدث سابقاً أو كانت غير ذات أهمية نسبية.
22. يُعدّ التطبيق الأولي لسياسة لإعادة تقييم الأصول وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات*، أو معيار المحاسبة للقطاع العام 31، *الأصول غير الملموسة*، تغييراً في سياسة محاسبية يجب التعامل معه على أنه إعادة تقييم وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 31، وليس وفقاً لهذا المعيار.
23. لا تنطبق الفقرات 24-36 على التغيير في السياسة المحاسبية الموضح في الفقرة 22.

#### تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية

24. مع مراعاة متطلبات الفقرة 28، فإنه:  
أ. يجب على الجهة أن تقوم بالمحاسبة عن تغيير في سياسة محاسبية، ناتج عن التطبيق الأولي لمعيار محاسبة للقطاع العام وفقاً للأحكام الانتقالية المحددة في ذلك المعيار إن وجدت؛ و  
ب. عندما تغير الجهة سياسة محاسبية بناءً على التطبيق الأولي لمعيار محاسبة للقطاع العام لا يتضمن أحكام انتقالية محددة تنطبق على ذلك التغيير، أو تغير سياسة محاسبية - بشكل اختياري - فإنه يجب عليها تطبيق التغيير بأثر رجعي.
25. لغرض هذا المعيار، لا يعد التطبيق المبكر لمعيار محاسبة للقطاع العام تغييراً اختيارياً في السياسة المحاسبية.

26. في حال عدم وجود معيار محاسبة للقطاع العام ينطبق - بشكل محدد - على معاملة أو حدث آخر أو وضع، فإنه يمكن للإدارة، وفقاً للفقرة 15، أن تطبق سياسة محاسبية من (أ) أحدث إصدارات الجهات الأخرى الواضحة للمعايير، و(ب) الممارسات المقبولة في القطاع العام أو القطاع الخاص، فقط إلى الحد الذي لا تتعارض فيه هذه الإصدارات أو الممارسات مع المصادر الواردة في الفقرة 14. وتتضمن الأمثلة على مثل هذه الإصدارات إصدارات مجلس معايير المحاسبة الدولية، بما في ذلك *إطار مفاهيم التقرير المالي*، والمعايير الدولية للتقرير المالي، والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي أو لجنة التفسيرات الدائمة السابقة لها. وإذا اختارت الجهة أن تغير سياسة محاسبية، بعد تعديل مثل هذا الإصدار، فإنه تتم المحاسبة عن ذلك التغيير ويُفصح عنه على أنه تغيير اختياري في سياسة محاسبية.

#### التطبيق بأثر رجعي

27. مع مراعاة الفقرة 28، عندما يُطبق تغيير في سياسة محاسبية بأثر رجعي وفقاً لفقرة 24 (أ) أو (ب)، فإنه يجب على الجهة أن تُعدل الرصيد الافتتاحي لكل مكونات صافي الأصول/حقوق الملكية المتأثرة، وذلك

لأبكر فترة سابقة معروضة، والمبالغ المقارنة الأخرى المُفصّح عنها لكل فترة سابقة معروضة، كما لو كانت السياسة المحاسبية الجديدة تُطبق دائماً.

28. حدود التطبيق بأثر رجعي  
عندما يُتطلب التطبيق بأثر رجعي بموجب الفقرة 24(أ) و(ب)، فإنه يجب أن يُطبق التغيير في السياسة المحاسبية - بأثر رجعي - فيما عدا إلى الحد الذي يكون فيه من غير العملي تحديد الآثار لفترة محددة، أو الأثر التراكمي للتغيير.

29. عندما يكون من غير العملي تحديد الآثار الخاصة بفترة محددة لتغيير سياسة محاسبية على المعلومات المقارنة لفترة واحدة أو أكثر من الفترات السابقة المعروضة، فإنه يجب على الجهة أن تطبق السياسة المحاسبية الجديدة على القيم الدفترية للأصول والالتزامات كما في بداية أبكر فترة يكون من الممكن - عملياً - التطبيق بأثر رجعي لها، وقد تكون هي الفترة الحالية، ويجب أن تجري تعديلاً مقابلًا للرصيد الافتتاحي لكل مكونات صافي الأصول/حقوق الملكية المتأثرة لتلك الفترة.

30. عندما يكون من غير العملي تحديد الأثر التراكمي، في بداية الفترة الحالية، لتطبيق سياسة محاسبية جديدة على جميع الفترات السابقة، فإنه يجب على الجهة أن تُعدل المعلومات المقارنة لأجل تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة - بأثر مستقبلي - من أبكر تاريخ ممكن عملياً.

31. عندما تطبق الجهة سياسة محاسبية جديدة بأثر رجعي، فإنها تطبق السياسة المحاسبية الجديدة على المعلومات المقارنة للفترات السابقة حتى أبكر فترة ممكنة عملياً. ولا يكون التطبيق بأثر رجعي على فترة سابقة عملياً، إلا إذا كان من الممكن - عملياً - تحديد الأثر التراكمي على المبالغ في كل من قائمتي المركز المالي الافتتاحية والختامية لتلك الفترة. ويُجرى مبلغ التعديل الناتج، المتعلق بالفترات قبل تلك المعروضة في القوائم المالية، في الرصيد الافتتاحي لكل من مكونات صافي الأصول/حقوق الملكية المتأثرة، وذلك لأبكر فترة سابقة معروضة. ويُجرى التعديل - عادةً - على الفائض أو العجز المتراكم. وبالرغم من ذلك، فإنه يُمكن أن يُجرى التعديل في مكون آخر لصافي الأصول/حقوق الملكية (على سبيل المثال، للالتزام بمعيير محاسبة للقطاع العام). كما تُعدل - أيضاً - أي معلومات أخرى عن الفترات السابقة، مثل الملخصات التاريخية للبيانات المالية، حتى أبكر فترة ممكنة عملياً.

32. عندما يكون من غير العملي أن تطبق الجهة سياسة محاسبية جديدة بأثر رجعي، نظرًا لأنها لا تستطيع تحديد الأثر التراكمي لتطبيق السياسة على جميع الفترات السابقة، فإنه وفقاً للفقرة 30 تطبق الجهة السياسة الجديدة - بأثر مستقبلي - من بداية أبكر فترة ممكنة عملياً. وبناءً عليه، تتجاهل الجهة الجزء من التعديل التراكمي للأصول والالتزامات وصافي الأصول/حقوق الملكية الذي ينشأ قبل ذلك التاريخ، ويُسمح بتغيير سياسة محاسبية، حتى لو كان من غير العملي أن تطبق السياسة - بأثر مستقبلي - لأي فترة سابقة. توفر الفقرات 55-58 إرشادات حول متى يكون من غير العملي أن تطبق السياسة المحاسبية الجديدة على فترة واحدة أو أكثر من الفترات السابقة.

الإفصاح

33. عندما يكون للتطبيق الأولي لمعيير محاسبة للقطاع العام (أ) أثر في الفترة الحالية أو أي فترة سابقة، أو (ب) كان من الممكن أن يكون له مثل هذا الأثر إلا أنه من غير العملي تحديد مبلغ التعديل، أو (ج) قد يكون له أثر على الفترات المستقبلية، فإنه يجب على الجهة أن توضح عن:  
أ. عنوان المعيار؛ و

ب. أنه قد أُجري التغيير في السياسة المحاسبية وفقاً للأحكام الانتقالية للمعيير، عند انطباق ذلك؛ و

- ج. طبيعة التغيير في السياسة المحاسبية؛ و  
د. وصف الأحكام الانتقالية، عند انطباق ذلك؛ و  
هـ. الأحكام الانتقالية التي قد يكون لها أثر على الفترات المستقبلية، عند انطباق ذلك؛ و  
و. مبلغ التعديل لكل بند مستقل في القوائم المالية متأثر بالتعديل، وذلك للفترة الحالية وكل فترة سابقة معروضة - إلى الحد الممكن عملياً؛ و  
ز. مبلغ التعديل المتعلق بالفترات قبل تلك المعروضة - إلى الحد الممكن عملياً؛ و  
ح. إذا كان التطبيق المطلوب بأثر رجعي بموجب الفقرة 24 (أ) أو (ب) غير عملي لفترة سابقة معينة، أو لفترات قبل تلك المعروضة، الظروف التي أدت إلى وجود ذلك الوضع ووصف لكيفية تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية والتاريخ الذي اعتباراً منه طبق التغيير.

ولا يلزم تكرار هذه الإفصاحات في القوائم المالية للفترات اللاحقة.

34. عندما يكون للتغيير الاختياري في سياسة محاسبية (أ) أثر على الفترة الحالية أو أي فترة سابقة، أو (ب) كان من الممكن أن يكون له مثل هذا الأثر على تلك الفترة إلا أنه من غير العملي تحديد مبلغ التعديل، أو (ج) قد يكون له أثر على الفترات المستقبلية؛ فإنه يجب على الجهة أن تفصح عن:  
أ. طبيعة التغيير في السياسة المحاسبية؛ و

ب. الأسباب التي تجعل تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة توفر معلومات تعبر بموثوقية وأكثر ملاءمة؛ و

- ج. مبلغ التعديل لكل بند مستقل في القوائم المالية متأثر بالتعديل، وذلك للفترة الحالية وكل فترة سابقة معروضة - إلى الحد الممكن عملياً؛ و  
د. مبلغ التعديل المتعلق بالفترات قبل تلك المعروضة - إلى الحد الممكن عملياً؛ و  
هـ. إذا كان التطبيق بأثر رجعي غير عملي لفترة سابقة معينة أو لفترات قبل تلك المعروضة، الظروف التي أدت إلى وجود ذلك الوضع، ووصف لكيفية تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية والتاريخ الذي اعتباراً منه طبق التغيير.

ولا يلزم تكرار هذه الإفصاحات في القوائم المالية للفترات اللاحقة.

35. عندما لا تطبق الجهة معيار محاسبة للقطاع العام جديد أصدر ولكن لم يسري مفعوله بعد، فإنه يجب على الجهة أن تفصح عن:  
أ. هذه الحقيقة؛ و

ب. المعلومات المعروفة أو التي يمكن تقديرها - بشكل معقول - الملائمة لتقدير التأثير المحتمل الذي سيكون لتطبيق المعيار الجديد على القوائم المالية للجهة في فترة التطبيق الأولي.

36. التزاماً بالفقرة 35، تأخذ الجهة في الحسبان الإفصاح عما يلي:

- أ. عنوان معيار المحاسبة للقطاع العام الجديد؛ و  
ب. طبيعة التغيير أو التغييرات الوشيكة في السياسة المحاسبية؛ و  
ج. التاريخ الذي يكون فيه تطبيق المعيار مطلوباً؛ و  
د. التاريخ الذي تعتمزم فيه الجهة أن تطبق المعيار بشكل أولي؛ و  
هـ. أي من:

- (1) مناقشة للتأثير المتوقع للتطبيق الأولي للمعيار على القوائم المالية للجهة؛ أو  
(2) إذا لم يكن ذلك التأثير معروفاً أو لا يمكن تقديره بشكل معقول، بيان بهذا الشأن.

## التغيرات في التقديرات المحاسبية

37. نتيجة لحالات عدم التأكد المتأصلة في أنشطة تقديم الخدمات، أو المتاجرة، أو الأنشطة الأخرى، فإنه لا يمكن قياس العديد من بنود القوائم المالية بدقة بالغة، ولكن يمكن تقديرها فقط. وينطوي التقدير على أحكام مستندة إلى أحدث معلومات متاحة موثوقة. فعلى سبيل المثال، قد تكون التقديرات مطلوبة لما يلي:
- إيراد الضرائب المستحقة للحكومة؛ و
  - الديون المشكوك فيها الناشئة عن الضرائب غير المحصلة؛ و
  - تقادم المخزون؛ و
  - القيمة العادلة للأصول المالية أو الالتزامات المالية؛ و
  - الأعمار الإنتاجية للأصول القابلة للاستهلاك، أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة التي تنطوي عليها الأصول القابلة للاستهلاك، أو نسبة إنجاز إنشاء طريق؛ و
  - واجبات ضمان المنتجات أو الخدمات.
38. يُعدُّ استخدام التقديرات المعقولة جزءًا أساسيًا من إعداد القوائم المالية ولا يقلل من موثوقيتها<sup>1</sup>.
39. قد يلزم تعديل التقدير إذا حدثت تغيرات في الظروف التي كان يستند إليها التقدير، أو نتيجة لمعلومات جديدة، أو لمزيد من الخبرة. وبطبيعته، فإن تعديل التقدير لا يتعلق بفترات سابقة، ولا يُعد تصحيحًا لخطأ.
40. يُعد التغيير في أساس القياس المطبق تغييراً في سياسة محاسبية، وليس تغييراً في تقدير محاسبي. وعندما يكون من الصعب تمييز تغيير في سياسة محاسبية عن تغيير في تقدير محاسبي، يعالج التغيير على أنه تغيير في تقدير محاسبي.
41. يجب أن يُثبت أثر التغيير في تقدير محاسبي، بخلاف التغيير الذي تنطبق عليه الفقرة 42 - بأثر مستقبلي - وذلك بتضمينه في الفائض أو العجز في:
- فترة التغيير، إذا كان التغيير يؤثر - فقط - على هذه الفترة؛ أو
  - فترة التغيير والفترات المستقبلية، إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.
42. إذا نتج عن التغيير في تقدير محاسبي تغيرات في الأصول والالتزامات، أو تعلق بأحد بنود صافي الأصول/ حقوق الملكية، فإنه يجب أن يُثبت من خلال تعديل القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام أو بند صافي الأصول/ حقوق الملكية ذي العلاقة في فترة التغيير.
43. يعني الإثبات المستقبلي لأثر تغيير في تقدير محاسبي أن يطبق التغيير على المعاملات والأحداث الأخرى والأوضاع من تاريخ التغيير في التقدير. وقد يؤثر التغيير في تقدير محاسبي - فقط - على فائض أو عجز الفترة الحالية، أو فائض أو عجز كل من الفترة الحالية والفترات المستقبلية. على سبيل المثال، يؤثر تغيير في تقدير مبلغ الديون المشكوك فيها - فقط - على فائض أو عجز الفترة الحالية، وبناءً عليه، فإنه يُثبت في الفترة الحالية. وخلافًا لذلك، يُؤثر تغيير في العمر الإنتاجي المقدر لأصل قابل للاستهلاك، أو في النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة التي ينطوي عليها أصل قابل للاستهلاك، على مصروف الاستهلاك للفترة الحالية ولكل فترة مستقبلية خلال العمر

<sup>1</sup> المعلومات الموثوقة تكون خالية من الخطأ والتحيز ذي الأهمية النسبية، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتعبير بأمانة عما تصرح أنها تعبر عنه أو ما يمكن أن يتوقع بشكل معقول أنها تعبر عنه. وتناقش الفقرة 6 من أساس الاستنتاجات المرافق لمعيّار المحاسبة للقطاع العام 1 المدخل الانتقالي لتوضيح الموثوقية.

الإنتاجي المتبقي للأصل. وفي كلتا الحالتين، يُثبت أثر التغير المتعلق بالفترة الحالية على أنه إيراد أو مصروف في الفترة الحالية. ويُثبت الأثر على الفترات المستقبلية، إن وجد، في الفترات المستقبلية.

#### الإفصاح

44. يجب أن تفصح الجهة عن طبيعة ومبلغ التغير في تقدير محاسبي له أثر على الفترة الحالية، أو يتوقع أن يكون له أثر على الفترات المستقبلية، ويستثنى الإفصاح عن الأثر على الفترات المستقبلية عندما يكون من غير العملي تقدير ذلك الأثر.

45. إذا لم يُفصح عن مبلغ الأثر في الفترات المستقبلية نظراً لأن تقديره يُعد غير عملي، فإنه يجب على الجهة الإفصاح عن تلك الحقيقة.

#### الأخطاء

46. يمكن أن تنشأ الأخطاء فيما يتعلق بإثبات أو قياس أو عرض عناصر القوائم المالية أو الإفصاح عنها. ولا تعد القوائم المالية ملتزمة بمعايير المحاسبة للقطاع العام إذا احتوت إما على أخطاء ذات أهمية نسبية، أو على أخطاء غير ذات أهمية نسبية أُجريت - بشكل متعمد - لتحقيق عرض معين للمركز المالي للجهة أو لأدائها المالي أو تدفقاتها النقدية. وتُصحح أخطاء الفترة الحالية، الممكن اكتشافها في الفترة ذاتها، قبل اعتماد إصدار القوائم المالية. وبالرغم من ذلك، لا تُكتشف - أحياناً - الأخطاء ذات الأهمية النسبية حتى فترة لاحقة، وتُصحح أخطاء الفترات السابقة هذه في المعلومات المقارنة المعروضة في القوائم المالية لتلك الفترة اللاحقة (انظر الفقرات 47-52).

47. مع مراعاة الفقرة 48، يجب على الجهة أن تصحح أخطاء فترة سابقة ذات أهمية نسبية - بأثر رجعي - في أول مجموعة من القوائم المالية يُعتمد إصدارها بعد اكتشافها، وذلك من خلال:  
أ. إعادة عرض المبالغ المقارنة للفترة (الفترات) السابقة المعروضة التي حدث فيها الخطأ؛ أو  
ب. إذا حدث الخطأ قبل أبكر فترة سابقة معروضة، إعادة عرض الأرصدة الافتتاحية للأصول والالتزامات وصافي الأصول/ حقوق الملكية لأبكر فترة سابقة معروضة.

#### حدود إعادة العرض بأثر رجعي

48. يجب أن يُصحح خطأ فترة سابقة من خلال إعادة العرض بأثر رجعي، فيما عدا إلى الحد الذي يكون فيه من غير العملي تحديد إما الآثار المتعلقة بفترة محددة، أو الأثر التراكمي للخطأ.

49. عندما يكون من غير العملي تحديد آثار الخطأ الخاصة بفترة، على المعلومات المقارنة لواحدة أو أكثر من الفترات السابقة المعروضة، فإنه يجب على الجهة أن تُعيد عرض الأرصدة الافتتاحية للأصول والالتزامات وصافي الأصول/ حقوق الملكية لأبكر فترة يكون من الممكن - عملياً - إعادة العرض بأثر رجعي لها (وقد تكون هي الفترة الحالية).

50. عندما يكون من غير العملي تحديد الأثر التراكمي، في بداية الفترة الحالية، لخطأ على جميع الفترات السابقة، فإنه يجب على الجهة أن تُعيد عرض المعلومات المقارنة لتُصحح الخطأ - بأثر مستقبلي - من أبكر تاريخ ممكن عملياً.

51. لا يدخل تصحيح أخطاء فترة سابقة في فائض أو عجز الفترة التي أُكتشف فيها الخطأ. وتُعدل أي معلومات معروضة عن الفترات السابقة، بما في ذلك أي ملخصات تاريخية للبيانات المالية، حتى أبكر فترة ممكنة عملياً.

52. عندما يكون من غير العملي تحديد مبلغ أي خطأ (مثل خطأ في تطبيق سياسة محاسبية) لجميع الفترات

السابقة، فإن الجهة، وفقاً للفقرة 50، تُعيد عرض المعلومات المقارنة - بأثر مستقبلي - من أبكر تاريخ ممكن عملياً. وبناءً عليه، تتجاهل الجهة الجزء من التعديل التراكمي للأصول والالتزامات وصافي الأصول/ حقوق الملكية الذي ينشأ قبل ذلك التاريخ. وتوفر الفقرات 55-58 إرشادات حول متى يكون من غير العملي تصحيح خطأ لفترة واحدة أو أكثر من الفترات السابقة.

53. يختلف تصحيح الأخطاء عن التغيرات في التقديرات المحاسبية. تُعد التقديرات المحاسبية - بطبيعتها - قيمة تقريبية قد تحتاج إلى تعديل، عند معرفة معلومات إضافية عنها. فعلى سبيل المثال، لا يعد المكسب أو الخسارة المثبتة بناءً على نتيجة بند محتمل تصحيحاً لخطأ.

#### الإفصاح عن أخطاء فترة سابقة

54. عند تطبيق الفقرة 47، يجب على الجهة أن تفصح عما يلي:

- أ. طبيعة خطأ الفترة السابقة؛ و
- ب. مبلغ التصحيح لكل بند مستقل في القوائم المالية متأثر بالتصحيح، وذلك لكل فترة سابقة معروضة - إلى الحد الممكن عملياً؛ و
- ج. مبلغ التصحيح في بداية أبكر فترة سابقة معروضة؛ و
- د. إذا كانت إعادة العرض بأثر رجعي غير عملية لفترة سابقة معينة، الظروف التي أدت إلى وجود ذلك الوضع، ووصف لكيفية تصحيح الخطأ والتاريخ الذي اعتباراً منه صُحح الخطأ.

ولا يلزم تكرار هذه الإفصاحات في القوائم المالية للفترات اللاحقة.

#### عدم إمكانية التطبيق بأثر رجعي وإعادة العرض بأثر رجعي من الناحية العملية

55. في بعض الظروف، يكون من غير العملي أن تُعدل المعلومات المقارنة لفترة واحدة أو أكثر من الفترات السابقة لتحقيق القابلية للمقارنة مع الفترة الحالية. على سبيل المثال، قد لا تجمع البيانات في الفترة (الفترات) السابقة بطريقة تسمح إما بالتطبيق بأثر رجعي لسياسة محاسبية جديدة (بما في ذلك، ولغرض الفقرات 56-58، تطبيقها بأثر مستقبلي على الفترات السابقة) أو إعادة العرض بأثر رجعي لتصحيح خطأ فترة سابقة، وقد يكون من غير العملي إعادة إنتاج المعلومات.

56. هناك ضرورة - بشكل متكرر - لإجراء تقديرات عند تطبيق سياسة محاسبية على عناصر القوائم المالية المثبتة أو المفصح عنها فيما يتعلق بالمعاملات أو الأحداث الأخرى أو الأوضاع. يُعد التقدير - بشكل متأصل - غير موضوعي، ويمكن تطوير التقديرات بعد تاريخ القوائم المالية. يُحتمل أن يكون تطوير التقديرات أكثر صعوبة عند تطبيق سياسة محاسبية بأثر رجعي، أو عند إعادة العرض بأثر رجعي لتصحيح خطأ فترة سابقة، نظراً لطول الفترة الزمنية التي قد تكون مضت منذ حدوث المعاملة المتأثرة أو الحدث الآخر أو الوضع المتأثر. وبالرغم من ذلك، يبقى الهدف من التقديرات المتعلقة بالفترات السابقة هو الهدف نفسه من التقديرات التي تُجرى في الفترة الحالية، ألا وهو أن يعكس التقدير الظروف التي كانت موجودة عند حدوث المعاملة أو الحدث الآخر أو الوضع.

57. وبناءً عليه، يتطلب تطبيق سياسة محاسبية جديدة بأثر رجعي، أو تصحيح خطأ فترة سابقة بأثر رجعي، تمييز المعلومات التي:

- أ. توفر أدلة على الظروف التي كانت موجودة في التاريخ (التواريخ) الذي حدثت فيه المعاملة أو الحدث الآخر أو الوضع؛ و
- ب. كانت متاحة عند اعتماد إصدار القوائم المالية لتلك الفترة السابقة؛

عن المعلومات الأخرى. ويكون من غير العملي تمييز هذه الأنواع من المعلومات لبعض أنواع التقديرات

(مثل قياس للقيمة العادلة يستخدم مُدخلات مهمة لا يمكن رصدها). وعندما يتطلب التطبيق بأثر رجعي، أو إعادة العرض بأثر رجعي، إجراء تقدير مهم يستحيل معه التمييز بين هذين النوعين من المعلومات، يكون من غير العملي أن تُطبق السياسة المحاسبية الجديدة، أو أن يُصحح خطأ الفترة السابقة، بأثر رجعي.

58. ينبغي ألا يُستخدم الإدراك المتأخر عند تطبيق سياسة محاسبية جديدة على فترة سابقة، أو عند تصحيح مبالغ لفترة سابقة، سواء في وضع افتراضات عن ماهية نوايا الإدارة التي يمكن أن تكون في فترة سابقة، أو عن تقدير المبالغ المثبتة أو المقاسة أو المفصح عنها في فترة سابقة. فعلى سبيل المثال، عندما تصحح جهة خطأ فترة سابقة في تصنيف مبنى حكومي على أنه عقار استثماري (صنف المبنى سابقاً على أنه بند عقارات وآلات ومعدات)، فإنها لا تغير أساس التصنيف لتلك الفترة إذا قررت الإدارة لاحقاً أن تستخدم ذلك المبنى على أنه مبنى مكاتب مشغول من قبل المالك. وبالإضافة إلى ذلك، عندما تصحح الجهة خطأ فترة سابقة في احتساب التزامها مقابل توفير تكاليف تنظيف التلوث الناتج عن العمليات الحكومية وفقاً لمعيّار المحاسبة للقطاع العام 19، فإنها تتجاهل المعلومات، التي أصبحت متاحة بعد اعتماد إصدار القوائم المالية للفترة السابقة، عن تسرب كبير - على نحو غير عادي - للنفط من سفينة إمدادات تابعة لسلاح البحرية. ولا تحول حقيقة أن تقديرات مهمة تكون مطلوبة - بشكل متكرر - عند تعديل المعلومات المقارنة المعروضة للفترة السابقة دون تعديل أو تصحيح موثوق لتلك المعلومات المقارنة.

## تاريخ السريان

59. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد، إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.

أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 3].

ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 3].

ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 3].

د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 3].

59هـ. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرة 22. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد، إذا طبقت الجهة هذا التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.

59و. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46، القياس الصادر في 2024 الفقرة 57. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد، إذا طبقت الجهة هذا التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.

60. عندما تُطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعرّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على

القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.

### سحب معيار المحاسبة للقطاع العام 3 (2000)

61. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 3].

## الدراسة المرفقة

معايير المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء"

الموضوع
1. تقديم
2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة
3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
5. إرشادات التنفيذ

## 1. تقديم:

تضمن نطاق عمل المرطتين الأولى والثانية من مشروع تحول الجهات الحكومية إلى أساس الاستحقاق المحاسبي أن يُعد بيان بالموضوعات المحاسبية المقترح تغطيتها ومقارنتها بالموضوعات التي يغطيها دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية، وتحديد أي موضوعات تتطلب إصدار معايير خاصة بها لم ترد في دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية، وأن يُعد دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية المعدل بحيث يشمل معايير محاسبية محدثة وفقاً لمبدأ الاستحقاق منبثقة من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ودليل إحصاءات مالية الحكومة، وأخذة بعين الاعتبار الموضوعات المحاسبية المذكورة وخصائص المملكة، وشاملة لجميع أنشطة الجهات الحكومية في المملكة. وقد أُعد البيان المذكور وعُرض على اللجنة الفنية للمشروع وقررت الموافقة عليه، ومن ضمن الموضوعات التي شملها البيان معيار "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء".

وبهدف اقتراح معيار "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء" الملائم أجريت دراسة لمعيار "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء" الوارد في دليل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (طبعة 2022)، وقد روعي عند إعداد معيار "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء" أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 3 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدخِلت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 3 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023 ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 46، *القياس المنشور* من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023، مع الإبقاء على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وكذلك إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في القسمين (3) و(4) من هذه الدراسة.

## 2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة:

وفق الإجراءات المعتمدة للمشروع، وضمن مرحلة دراسة الوضع الحالي للجهات الحكومية، أُعد استبيان إلكتروني ووُزِع على 189 جهة، (استُلمت إجابات 154 جهة) كما رُتبت زيارات ميدانية إلى عدد 14 جهة، تمثل صورة شاملة عن الجهات الحكومية المشمولة بميزانية الدولة بمختلف قطاعاتها. وقد لوحظ من تحليل نتائج الاستبيان أن 55% من الجهات يوجد لديها دليل إجراءات وسياسات متبع في قسم المحاسبة، وفيما يلي إجابات الجهات الـ 14 المشمولة بالزيارات الميدانية فيما يخص موضوع المعيار:

جميع الجهات	مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث	الهيئة الملكية للجبيل وينبع	أمانة منطقة الرياض	جامعة الملك سعود	وزارة النقل	وزارة الشؤون البلدية والقروية	وزارة الداخلية	وزارة الخارجية	وزارة الإسكان	وزارة الصحة	وزارة الحرس الوطني	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	وزارة التعليم	وزارة المالية	السؤال
0	14	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	هل يوجد لدى الجهة دليل إجراءات وسياسات متبع في قسم المحاسبة؟
0	14	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	هل كان لآخر تحديثات على دليل السياسات والإجراءات أثر على الافتراضات والقيود والتقديرات المحاسبية المطبقة في الجهة؟
0	14	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	هل عُكست تلك التحديثات في الحسابات الختامية والإفصاحات الخاصة بها؟
0	14	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	هل لدى الجهة لائحة بالأنظمة واللوائح المحاسبية المتعلقة بها؟
11	3	نعم	نعم	لا	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	هل هناك أي خطط لتعديل أي من هذه الأنظمة واللوائح المحاسبية؟

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية  
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء"  
إصدار 2024م

ويُعد موضوع المعيار من المعايير المهمة الواجب تغطيتها ضمن دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

وفيما يلي أمثلة على أهم الجهات التي ستتأثر بهذا المعيار، وذلك بناءً على تحليل نتائج الاستبيان الإلكتروني:

م	القطاع	الجهة	م	القطاع	الجهة
1	التجهيزات الأساسية والنقل	وزارة النقل	9	قطاع التعليم	وزارة التعليم - قطاع التعليم العالي
2	القطاع العسكري	قوات الدفاع الجوي	10	قطاع التعليم	جامعة الملك سعود
3	القطاع العسكري	وزارة الحرس الوطني	11	قطاع التعليم	جامعة الملك عبد العزيز
4	القطاع العسكري	الإدارة العامة للخدمات الطبية للقوات المسلحة	12	قطاع التعليم	المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
5	قطاع الأمن والمناطق الإدارية	وزارة الداخلية	13	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث
6	قطاع الأمن والمناطق الإدارية	الأمن العام	14	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	وزارة الصحة
7	قطاع الأمن والمناطق الإدارية	المديرية العامة للمباحث	15	قطاع الموارد الاقتصادية	المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة
8	قطاع البلديات	أمانة منطقة الرياض			

### 3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له:

تضمن القسم (4) من هذه الدراسة مقارنة بين المعيار ومعيار المحاسبة الدولية للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء"، وقد روعي أن يكون معيار المحاسبة للقطاع العام متوافقاً مع نظيره الدولي، واستُبدلت مسميات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بمسميات معايير المحاسبة للقطاع العام المقابلة لها، وهناك تعديلات أخرى شملت ما يلي:

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
1. The objective of this Standard is to prescribe the criteria for selecting and changing accounting policies, together with the (a) accounting treatment and disclosure of changes in accounting policies, (b) changes in accounting estimates, and (c) the corrections of errors. This Standard is intended to enhance the relevance and and faithful representativeness of an entity's financial statements, and the comparability of those financial statements over time and with the financial statements of other entities.	1. هدف هذا المعيار هو تحديد ضوابط اختيار وتغيير السياسات المحاسبية، بالإضافة إلى المعالجة المحاسبية ومتطلبات الإفصاح لكل من (أ) التغيرات في السياسات المحاسبية، و(ب) التغيرات في التقديرات المحاسبية، و(ج) تصحيح الأخطاء. ويُقصد من المعيار تعزيز ملاءمة القوائم المالية للجهة وموثوقيتها في التعبير، وقابلية تلك القوائم المالية للمقارنة عبر الزمن وللمقارنة مع القوائم المالية للجهات الأخرى.	صُحح موضع الرقم الأبجدي (أ) (a) بحيث يكون قبل عبارة (التغيرات في السياسات المحاسبية) (changes in accounting policies).
26. In the absence of an IPSAS that specifically applies to a transaction, other event, or condition, management may, in accordance with paragraph 15, apply an accounting policy from (a) the most recent pronouncements of other standard-setting bodies, and (b) accepted public or private sector practices, but only to the extent that these are consistent with paragraph 15. Examples of such pronouncements include pronouncements of the IASB, including the <i>Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statements</i> , IFRSs, and Interpretations issued by the IFRIC or the former SIC. If, following an amendment of such a pronouncement, the entity chooses to change an accounting policy, that change is accounted for and disclosed as a voluntary change in accounting policy.	26. في حال عدم وجود معيار محاسبة للقطاع العام ينطبق بشكل محدد - على معاملة أو حدث آخر أو وضع، فإنه يمكن للإدارة، وفقاً للفقرة 15، أن تطبق سياسة محاسبية من (أ) أحدث إصدارات الجهات الأخرى الواضحة للمعايير، و(ب) الممارسات المقبولة في القطاع العام أو القطاع الخاص، فقط إلى الحد الذي لا تتعارض فيه هذه الإصدارات أو الممارسات مع المصادر الواردة في الفقرة 14. وتتضمن الأمثلة على مثل هذه الإصدارات إصدارات مجلس معايير المحاسبة الدولية، بما في ذلك <i>إطار مفاهيم التقرير المالي</i> ، والمعايير الدولية للتقرير المالي، والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي أو لجنة التفسيرات الدائمة السابقة لها. وإذا اختارت الجهة أن تغير سياسة محاسبية، بعد تعديل مثل هذا الإصدار، فإنه تتم المحاسبة عن ذلك التغيير ويُفصح عنه على أنه تغيير اختياري في سياسة محاسبية.	صُحح رقم الفقرة (15) المحال إليها في هذه الفقرة ليكون (14). وُحُدث مسمى "الإطار" الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ليكون "إطار مفاهيم التقرير المالي" بدلاً من "إطار إعداد وعرض القوائم المالية".

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية  
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء"  
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
59. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2008. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before January 1, 2008, it shall disclose that fact.	59. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.	عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.
59A Paragraphs 9, 11, and 14 were amended by <i>Improvements to IPSASs</i> issued in January 2010. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2011. Earlier application is encouraged.	59أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 3].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
59B Paragraph 60 was amended by IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> issued in January 2015. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning before January 1, 2017, the amendments shall also be applied for that earlier period.	59ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 3].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
59C Paragraphs 7, 10, 12, 14, 15, 17 and 34 were amended, and paragraph 13 was deleted by <i>Improvements to IPSASs 2015</i> issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2017 it shall disclose that fact.	59ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 3].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
59D Paragraphs 5 and 6 were deleted by <i>The Applicability of IPSASs</i> , issued in April 2016. An entity shall apply those	59د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 3].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية  
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء"  
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.		إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
59E. Paragraph 22 was amended by IPSAS 45 issued in May 2023. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies this amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 45 at the same time.	59هـ. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرة 22. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 45 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.
59F. Paragraph 57 was amended by IPSAS 46, <i>Measurement</i> , issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 46 at the same time.	59و. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46، <i>القياس</i> الصادر في 2024 الفقرة 57. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 46 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.
61. This Standard supersedes IPSAS 3, <i>Net Surplus or Deficit for the Period, Fundamental Errors and Changes in Accounting Policies</i> , issued in 2000.	61. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 3].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.

4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له:

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		<b>الهدف</b>	<b>Objective</b>
صُحح موضع الرقم الأبجدي (أ) (a) بحيث يكون قبل عبارة (التغيرات في السياسات المحاسبية) (changes in accounting policies).	نعم	1. هدف هذا المعيار هو تحديد ضوابط اختيار وتغيير السياسات المحاسبية، بالإضافة إلى المعالجة المحاسبية ومتطلبات الإفصاح لكل من (أ) التغيرات في السياسات المحاسبية، و(ب) التغيرات في التقديرات المحاسبية، و(ج) تصحيح الأخطاء. ويُقصد من المعيار تعزيز ملاءمة القوائم المالية للجهة وموثوقيتها في التعبير، وقابلية تلك القوائم المالية للمقارنة عبر الزمن وللمقارنة مع القوائم المالية للجهات الأخرى.	1. The objective of this Standard is to prescribe the criteria for selecting and changing accounting policies, together with the (a) accounting treatment and disclosure of changes in accounting policies, (b) changes in accounting estimates, and (c) the corrections of errors. This Standard is intended to enhance the relevance and faithful representativeness of an entity's financial statements, and the comparability of those financial statements over time and with the financial statements of other entities.
	لا	2. حُدثت متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية - باستثناء تلك المتعلقة بالإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية - في معيار المحاسبة للقطاع العام 1، <i>عرض القوائم المالية</i> .	2. Disclosure requirements for accounting policies, except those for changes in accounting policies, are set out in IPSAS 1, <i>Presentation of Financial Statements</i> .
		<b>النطاق</b>	<b>Scope</b>
	لا	3. يجب أن يُطبق هذا المعيار عند اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية، وعند المحاسبة عن التغيرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية وتصحيح أخطاء الفترات السابقة.	3. This Standard shall be applied in selecting and applying accounting policies, and accounting for changes in accounting policies, changes in accounting estimates, and corrections of prior period errors.
	لا	4. إن الآثار الضريبية لتصحيح أخطاء الفترات السابقة وللتعديلات بأثر رجعي التي تُجرى لتطبيق التغيرات في السياسات المحاسبية، لم تُؤخذ في الاعتبار في هذا المعيار؛ لأنها لا تنطبق على العديد من جهات القطاع العام، وتحتوي معايير المحاسبة الدولية أو	4. The tax effects of corrections of prior period errors and of retrospective adjustments made to apply changes in accounting policies are not considered in this Standard, as they are not relevant for many public sector entities. International or national

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
accounting standards dealing with income taxes contain guidance on the treatment of tax effects.	الوطنية التي تتناول ضرائب الدخل على إرشادات حول معالجة الآثار الضريبية.		
5. [Deleted]	.5 [حذفت].	لا	
6. [Deleted]	.6 [حذفت].	لا	
Definitions	تعريفات	لا	
<p>7. The following terms are used in this Standard with the meanings specified:</p> <p><u>Accounting policies</u> are the specific principles, bases, conventions, rules, and practices applied by an entity in preparing and presenting financial statements.</p> <p>A <u>change in accounting estimate</u> is an adjustment of the carrying amount of an asset or a liability, or the amount of the periodic consumption of an asset, that results from the assessment of the present status of, and expected future benefits and obligations associated with, assets and liabilities. Changes in accounting estimates result from new information or new developments and, accordingly, are not correction of errors.</p> <p><u>Impracticable Applying</u> a requirement is impracticable when the entity cannot apply it after making every reasonable effort to do so. For a particular prior period, it is impracticable to apply a change in an accounting policy retrospectively or to make a retrospective restatement to correct an error if:</p>	<p>7. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرين كل منها:</p> <p><u>السياسات المحاسبية</u> هي المبادئ والأسس والأعراف والقواعد والممارسات المحددة التي تطبق من قبل الجهة في إعداد وعرض القوائم المالية.</p> <p><u>التغير في التقدير المحاسبي</u> هو تعديل في القيمة الدفترية لأصل أو التزام، أو تعديل في مبلغ الاستهلاك الدوري للأصل، ينتج عن تقويم الوضع الحالي للأصول والالتزامات، والمنافع المستقبلية المتوقعة والواجبات المرتبطة بالأصول والالتزامات. تنتج التغيرات في التقديرات المحاسبية من معلومات جديدة أو تطورات جديدة، ومن ثم فهي ليست تصحيحاً لأخطاء.</p> <p><u>غير عملي</u> يكون تطبيق متطلب ما غير عملي عندما لا تستطيع الجهة تطبيقه بعد أن تكون قد استنفدت جميع الجهود المعقولة للقيام بذلك. وبالنسبة لفترة سابقة معينة، يكون من غير العملي أن يُطبق تغيير في سياسة محاسبية بأثر رجعي أو القيام بإعادة عرض بأثر رجعي لتصحيح خطأ إذا:</p> <p>أ. كانت آثار التطبيق بأثر رجعي، أو إعادة العرض بأثر رجعي، غير قابلة للتحديد؛ أو</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
<p>a. The effects of the retrospective application or retrospective restatement are not determinable;</p> <p>b. The retrospective application or retrospective restatement requires assumptions about what management's intent would have been in that period; or</p> <p>c. The retrospective application or retrospective restatement requires significant estimates of amounts and it is impossible to distinguish objectively information about those estimates that:</p> <p>i. Provides evidence of circumstances that existed on the date(s) as at which those amounts are to be recognized, measured, or disclosed; and</p> <p>ii. Would have been available when the financial statements for that prior period were authorized for issue from other information.</p> <p><u>Prior period errors</u> are omissions from, and misstatements in, the entity's financial statements for one or more prior periods arising from a failure to use, or misuse of, faithfully representative information that:</p> <p>a. Was available when financial statements for those periods were authorized for issue; and</p>	<p>ب. كان التطبيق بأثر رجعي، أو إعادة العرض بأثر رجعي، يتطلب افتراضات عن ماهية نية الإدارة التي كان يمكن أن تكون في تلك الفترة؛ أو</p> <p>ج. كان التطبيق بأثر رجعي، أو إعادة العرض بأثر رجعي، يتطلب تقديرات مهمة لمبالغ، وكان من المستحيل - بشكل موضوعي - تمييز المعلومات حول تلك التقديرات التي:</p> <p>(1) توفر أدلة عن الظروف التي كانت موجودة في التاريخ (التواريخ)، الذي كان يجب فيه إثبات أو قياس هذه المبالغ، أو الإفصاح عنها؛ و</p> <p>(2) كانت متاحة عند اعتماد القوائم المالية لتلك الفترة السابقة للإصدار عن المعلومات الأخرى.</p> <p><u>أخطاء فترة سابقة</u> هي حذف من أو تحريف في القوائم المالية للجهة، لفترة واحدة أو أكثر من الفترات السابقة، ينشأ عن الفشل في استخدام، أو سوء استخدام معلومات تعبر بموثوقية:</p> <p>أ. كانت متاحة عند اعتماد إصدار القوائم المالية لتلك الفترات؛ و</p> <p>ب. كان يمكن - بشكل معقول - توقع أن يتم الحصول عليها وأخذها في الحسبان عند إعداد وعرض تلك القوائم المالية.</p> <p>وتتضمن مثل هذه الأخطاء آثار الأخطاء الحسابية، والأخطاء في تطبيق السياسات المحاسبية، والسهو أو التفسيرات الخاطئة للحقائق، والغش.</p> <p><u>التطبيق المستقبلي</u> لتغيير في سياسة محاسبية وإثبات أثر تغيير في تقدير محاسبي، هو على</p>		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
<p>b. Could reasonably be expected to have been obtained and taken into account in the preparation and presentation of those financial statements.</p> <p>Such errors include the effects of mathematical mistakes, mistakes in applying accounting policies, oversights or misinterpretations of facts, and fraud.</p> <p><u>Prospective application</u> of a change in accounting policy and of recognizing the effect of a change in an accounting estimate, respectively, are:</p> <p>a. Applying the new accounting policy to transactions, other events, and conditions occurring after the date as at which the policy is changed; and</p> <p>b. Recognizing the effect of the change in the accounting estimate in the current and future periods affected by the change.</p> <p><u>Retrospective application</u> is applying a new accounting policy to transactions, other events, and conditions as if that policy had always been applied.</p> <p><u>Retrospective restatement</u> is correcting the recognition, measurement, and disclosure of amounts of elements of financial statements as if a prior period error had never occurred.</p> <p>Terms defined in other IPSASs are used in this Standard with the same meaning as in those</p>	<p>التوالي:</p> <p>أ. تطبيق سياسة محاسبية جديدة على المعاملات والأحداث الأخرى والأوضاع التي تحدث بعد التاريخ الذي غُيّرت فيه السياسة؛ و</p> <p>ب. إثبات أثر التغير في التقدير المحاسبي في الفترات الحالية والمستقبلية المتأثرة بالتغير.</p> <p><u>التطبيق</u> <u>بأثر رجعي</u> هو تطبيق سياسة محاسبية جديدة على المعاملات والأحداث الأخرى والأوضاع كما لو كانت تلك السياسة تُطبق دائماً. <u>إعادة العرض</u> <u>بأثر رجعي</u> هو تصحيح الإثبات والقياس والإفصاح لمبالغ عناصر القوائم المالية كما لو أن خطأ الفترة السابقة لم يحدث مطلقاً.</p> <p>وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعروفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعروفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.</p>		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
Standards, and are reproduced in the <i>Glossary of Defined Terms</i> published separately.			
<b>Materiality</b>	<b>الأهمية النسبية</b>		
8. Assessing whether an omission or misstatement could influence decisions of users, and so be material, requires consideration of the characteristics of those users. Users are assumed to have a reasonable knowledge of the public sector and economic activities and accounting and a willingness to study the information with reasonable diligence. Therefore, the assessment needs to take into account how users with such attributes could reasonably be expected to be influenced in making and evaluating decisions.	8. يتطلب تقييم ما إذا كان الحذف أو التحريف يؤثر على قرارات المستخدمين، ومن ثم يكون ذا أهمية نسبية، أخذ خصائص هؤلاء المستخدمين في الحسبان. ويفترض أن يكون لدى المستخدمين قدر معقول من المعرفة بالقطاع العام والأنشطة الاقتصادية والمحاسبة، وأن يكون لديهم استعداد لدراسة المعلومات بقدر معقول من العناية. وبناءً عليه، يلزم أن يأخذ التقييم في الحسبان كيف يُتوقع - بشكل معقول - أن يتأثر المستخدمون الذين لديهم مثل تلك الخصائص عند اتخاذ وتقييم القرارات.	لا	
<b>Accounting Policies</b>	<b>السياسات المحاسبية</b>		
<b>Selection and Application of Accounting Policies</b>	<b>اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية</b>		
9. When an IPSAS specifically applies to a transaction, other event or condition, the accounting policy or policies applied to that item shall be determined by applying the Standard.	9. عندما ينطبق معيار المحاسبة للقطاع العام - بشكل محدد - على معاملة أو حدث آخر أو وضع، فإنه يجب تحديد السياسة أو السياسات المحاسبية المنطبقة على ذلك البند من خلال تطبيق المعيار.	لا	
10. IPSASs set out accounting policies that the IPSASB has concluded result in financial statements containing relevant and faithfully representative information about the transactions, other events, and conditions to which they apply. Those policies need not be applied when the effect of applying them is immaterial. However, it is inappropriate to	10. تحدد معايير المحاسبة للقطاع العام سياسات محاسبية خلص مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام إلى أنه ينتج عنها قوائم مالية تحتوي على معلومات ملائمة وتعبر بموثوقية عن المعاملات والأحداث الأخرى والأوضاع التي تنطبق عليها. ولا يلزم تطبيق تلك السياسات عندما يكون أثر تطبيقها غير ذي أهمية نسبية. وبالرغم من ذلك،	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
make, or leave uncorrected, immaterial departures from IPSASs to achieve a particular presentation of an entity's financial position, financial performance, or cash flows.	فإنه من غير المناسب القيام بخروج - غير ذي أهمية نسبية - عن معايير المحاسبة للقطاع العام، أو ترك خروج - غير ذي أهمية نسبية - عن معايير المحاسبة للقطاع العام بدون تصحيح، لتحقيق عرض معين للمركز المالي للجهة، أو لدائها المالي، أو لتدفقاتها النقدية.		
11. IPSASs are accompanied by guidance to assist entities in applying their requirements. All such guidance states whether it is an integral part of IPSASs. Guidance that is an integral part of IPSASs is mandatory. Guidance that is not an integral part of IPSASs does not contain requirements for financial statements.	11. تترافق معايير المحاسبة للقطاع العام إرشادات لمساعدة الجهات على تطبيق متطلباتها. وتنص جميع هذه الإرشادات على ما إذا كانت تُعد جزءاً لا يتجزأ من معايير المحاسبة للقطاع العام. الإرشادات التي تُعد جزءاً لا يتجزأ من معايير المحاسبة للقطاع العام تُعد إلزامية. أما الإرشادات التي لا تُعد جزءاً لا يتجزأ من معايير المحاسبة للقطاع العام، فلا تتضمن متطلبات للقوائم المالية.	لا	
12. In the absence of an IPSAS that specifically applies to a transaction, other event, or condition, management shall use its judgment in developing and applying an accounting policy that results in information that is relevant to the accountability and decision-making needs of users, faithfully represents the financial position, financial performance, and cash flows of the entity, meets the qualitative characteristics of understandability, timeliness, comparability, and verifiability and takes account of the constraints on information included in general purpose financial reports and the balance between the qualitative characteristics.	12. في حال عدم وجود معيار محاسبة للقطاع العام ينطبق - بشكل محدد - على معاملة أو حدث آخر أو وضع، فإنه يجب على الإدارة أن تستخدم حكمها في تطوير وتطبيق سياسة محاسبية ينتج عنها معلومات ملائمة لاحتياجات المستخدمين لأغراض المساءلة واتخاذ القرارات؛ وتعتبر - بموثوقية - عن المركز المالي للجهة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية؛ وتتوافر فيها الخصائص النوعية المتمثلة في القابلية للفهم، ومناسبة التوقيت، والقابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق؛ وتأخذ في الحسبان القيود على المعلومات المضمنة في التقارير المالية ذات الغرض العام والتوازن بين الخصائص النوعية.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
13. [Deleted]	13. [حذفت].	لا	
14. In making the judgment, described in paragraph 12, management shall refer to, and consider the applicability of, the following sources in the following order: a. The requirements in IPSASs dealing with similar and related issues; and b. The definitions, recognition and measurement criteria for assets, liabilities, revenue and expenses described in the Conceptual Framework for General Purpose Financial Reporting by Public Sector Entities.	14. عند اتخاذ الحكم الموضح في الفقرة 12، يجب على الإدارة أن ترجع إلى المصادر التالية وتنظر في إمكانية انطباقها بحسب الترتيب التالي: أ. المتطلبات الواردة في معايير المحاسبة للقطاع العام التي تتناول مسائل مماثلة وذات علاقة؛ و ب. تعريفات وروابط إثبات وقياس الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات، الموضحة في إطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام.	لا	
15. In making the judgment described in paragraph 12, management may also consider (a) the most recent pronouncements of other standard- setting bodies, and (b) accepted public or private sector practices, but only to the extent that these do not conflict with the sources in paragraph 14. Examples of such pronouncements include pronouncements of the IASB, including IFRSs, and Interpretations issued by the IASB's IFRS Interpretations Committee (IFRIC) or the former Standing Interpretations Committee (SIC).	15. عند اتخاذ الحكم الموضح في الفقرة 12، يمكن للإدارة - أيضاً - أن تنظر فيما يلي (أ) أحدث إصدارات الجهات الأخرى الواضحة للمعايير و(ب) الممارسات المقبولة في القطاع العام أو القطاع الخاص، فقط إلى الحد الذي لا تتعارض فيه هذه الممارسات مع المصادر الواردة في الفقرة 14. وتتضمن الأمثلة على هذه الإصدارات إصدارات مجلس معايير المحاسبة الدولية، بما في ذلك المعايير الدولية للتقرير المالي والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية أو لجنة التفسيرات الدائمة السابقة لها.	لا	
Consistency of Accounting Policies	اتساق السياسات المحاسبية		
16. An entity shall select and apply its accounting policies consistently for similar transactions, other events, and conditions, unless an IPSAS	16. يجب على الجهة أن تختار وتطبق سياساتها المحاسبية - بشكل متنسق - على المعاملات والأحداث الأخرى والأوضاع المتماثلة، ما لم	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
specifically requires or permits categorization of items for which different policies may be appropriate. If an IPSAS requires or permits such categorization, an appropriate accounting policy shall be selected and applied consistently to each category.	يتطلب معيار محاسبة للقطاع العام أو يسمح - بشكل محدد - بتصنيف للبنود التي قد تكون سياسات مختلفة مناسبة لها. وإذا كان أحد معايير المحاسبة للقطاع العام يتطلب أو يسمح بهذا التصنيف، فإنه يجب اختيار سياسة محاسبية مناسبة وتطبيقها - بشكل متسق - على كل فئة.		
Changes in Accounting Policies	التغيرات في السياسات المحاسبية		
17. An entity shall change an accounting policy only if the change: a. Is required by an IPSAS; or b. Results in the financial statements providing faithfully representative and more relevant information about the effects of transactions, other events, and conditions on the entity's financial position, financial performance, or cash flows.	17. يجب على الجهة أن تغير سياسة محاسبية - فقط - إذا كان هذا التغيير: أ. مطلوباً بموجب معيار محاسبة للقطاع العام؛ أو ب. تنتج عنه قوائم مالية توفر معلومات تعبر بموثوقية، وأكثر ملاءمة، عن آثار المعاملات والأحداث الأخرى والأوضاع على المركز المالي للجهة أو أدائها المالي أو تدفقاتها النقدية.	لا	
18. Users of financial statements need to be able to compare the financial statements of an entity over time to identify trends in its financial position, performance, and cash flows. Therefore, the same accounting policies are applied within each period and from one period to the next, unless a change in accounting policy meets one of the criteria in paragraph 17.	18. يلزم أن يكون مستخدمو القوائم المالية قادرين على مقارنة القوائم المالية للجهة عبر الزمن لتحديد الاتجاهات في مركزها المالي وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية. وبناءً عليه، تُطبق السياسات المحاسبية نفسها ضمن كل فترة، ومن فترة إلى الفترة التي تليها، ما لم يستوف تغيير في سياسة محاسبية أحد الضوابط الواردة في الفقرة 17.	لا	
19. A change from one basis of accounting to another basis of accounting is a change in accounting policy.	19. يُعد التغيير من أساس محاسبي إلى أساس محاسبي آخر تغييراً في سياسة محاسبية.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
20. A change in the accounting treatment, recognition, or measurement of a transaction, event, or condition within a basis of accounting is regarded as a change in accounting policy.	20. إن التغيير في المعالجة المحاسبية أو الإثبات أو القياس لمعاملة أو حدث أو وضع، ضمن أساس محاسبي يُعدُّ تغييراً في سياسة محاسبية.	لا	
21. The following are not changes in accounting policies: a. The application of an accounting policy for transactions, other events or conditions that differ in substance from those previously occurring; and b. The application of a new accounting policy for transactions, other events, or conditions that did not occur previously or that were immaterial.	21. لا يُعد ما يلي تغييرات في سياسات محاسبية: أ. تطبيق سياسة محاسبية على معاملات أو أحداث أخرى أو أوضاع تختلف - في جوهرها - عن تلك التي كانت تحدث سابقاً؛ و ب. تطبيق سياسة محاسبية جديدة على معاملات أو أحداث أخرى أو أوضاع لم تكن تحدث سابقاً أو كانت غير ذات أهمية نسبية.	لا	
22. The initial application of a policy to revalue assets in accordance with IPSAS 45, <i>Property, Plant, and Equipment</i> , or IPSAS 31, <i>Intangible Assets</i> , is a change in accounting policy to be dealt with as a revaluation in accordance with IPSAS 45 or IPSAS 31, rather than in accordance with this Standard.	22. يُعد التطبيق الأولي لسياسة لإعادة تقييم الأصول وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45، <i>العقارات والآلات والمعدات</i> ، أو معيار المحاسبة للقطاع العام 31، <i>الأصول غير الملموسة</i> ، تغييراً في سياسة محاسبية يجب التعامل معه على أنه إعادة تقييم وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 31، وليس وفقاً لهذا المعيار.	لا	
23. Paragraphs 24–36 do not apply to the change in accounting policy described in paragraph 22.	23. لا تنطبق الفقرات 24-36 على التغيير في السياسة المحاسبية الموضح في الفقرة 22.	لا	
<i>Applying Changes in Accounting Policies</i>	<i>تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية</i>		
24. Subject to paragraph 28: a. An entity shall account for a change in accounting policy resulting from the initial	24. مع مراعاة متطلبات الفقرة 28، فإنه: أ. يجب على الجهة أن تقوم بالمحاسبة عن تغيير في سياسة محاسبية، ناتج عن التطبيق الأولي	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
<p>application of an IPSAS in accordance with the specific transitional provisions, if any, in that Standard; and</p> <p>b. When an entity changes an accounting policy upon initial application of an IPSAS that does not include specific transitional provisions applying to that change, or changes an accounting policy voluntarily, it shall apply the change retrospectively.</p>	<p>لمعيار محاسبة للقطاع العام وفقاً للأحكام الانتقالية المحددة في ذلك المعيار إن وجدت؛</p> <p>و</p> <p>ب. عندما تغير الجهة سياسة محاسبية بناءً على التطبيق الأولي لمعيار محاسبة للقطاع العام لا يتضمن أحكام انتقالية محددة تنطبق على ذلك التغيير، أو تغير سياسة محاسبية - بشكل اختياري - فإنه يجب عليها تطبيق التغيير بأثر رجعي.</p>		
<p>25. For the purpose of this Standard, early application of a Standard is not a voluntary change in accounting policy.</p>	<p>25. لغرض هذا المعيار، لا يعد التطبيق المبكر لمعيار محاسبة للقطاع العام تغييراً اختيارياً في السياسة المحاسبية.</p>	لا	
<p>26. In the absence of an IPSAS that specifically applies to a transaction, other event, or condition, management may, in accordance with paragraph 15, apply an accounting policy from (a) the most recent pronouncements of other standard-setting bodies, and (b) accepted public or private sector practices, but only to the extent that these are consistent with paragraph 15. Examples of such pronouncements include pronouncements of the IASB, including the <i>Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statements</i>, IFRSs, and Interpretations issued by the IFRIC or the former SIC. If, following an amendment of such a pronouncement, the entity chooses to change an accounting policy, that change is accounted for and</p>	<p>26. في حال عدم وجود معيار محاسبة للقطاع العام ينطبق - بشكل محدد - على معاملة أو حدث آخر أو وضع، فإنه يمكن للإدارة، وفقاً للفقرة 15، أن تطبق سياسة محاسبية من (أ) أحدث إصدارات الجهات الأخرى الواضحة للمعايير، و(ب) الممارسات المقبولة في القطاع العام أو القطاع الخاص، فقط إلى الحد الذي لا تتعارض فيه هذه الإصدارات أو الممارسات مع المصادر الواردة في الفقرة 14. وتتضمن الأمثلة على مثل هذه الإصدارات إصدارات مجلس معايير المحاسبة الدولية، بما في ذلك "إطار مفاهيم التقرير المالي"، والمعايير الدولية للتقرير المالي، والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي أو لجنة التفسيرات الدائمة السابقة لها. وإذا اختارت الجهة أن تغير سياسة محاسبية، بعد تعديل مثل هذا الإصدار، فإنه</p>	نعم	<p>صُحح رقم الفقرة (15) المحال إليها في هذه الفقرة ليكون (14)، وُحُدث مسمى "الإطار" الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ليكون "إطار مفاهيم التقرير المالي" بدلاً من "إطار إعداد وعرض القوائم المالية".</p>

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
disclosed as a voluntary change in accounting policy.	تتم المحاسبة عن ذلك التغيير ويُفصح عنه على أنه تغيير اختياري في سياسة محاسبية.		
Retrospective Application	التطبيق بأثر رجعي		
27. Subject to paragraph 28, when a change in accounting policy is applied retrospectively in accordance with paragraph 24(a) or (b), the entity shall adjust the opening balance of each affected component of net assets/equity for the earliest period presented, and the other comparative amounts disclosed for each prior period presented as if the new accounting policy had always been applied.	27. مع مراعاة الفقرة 28، عندما يُطبق تغيير في سياسة محاسبية بأثر رجعي وفقاً لفقرة 24(أ) أو (ب)، فإنه يجب على الجهة أن تُعدل الرصيد الافتتاحي لكل مكونات صافي الأصول/حقوق الملكية المتأثرة، وذلك لأبكر فترة سابقة معروضة، والمبالغ المقارنة الأخرى المُفصح عنها لكل فترة سابقة معروضة، كما لو كانت السياسة المحاسبية الجديدة تُطبق دائماً.	لا	
Limitations on Retrospective Application	حدود التطبيق بأثر رجعي		
28. When retrospective application is required by paragraph 24(a) or (b), a change in accounting policy shall be applied retrospectively, except to the extent that it is impracticable to determine either the period-specific effects or the cumulative effect of the change.	28. عندما يُتطلب التطبيق بأثر رجعي بموجب الفقرة 24(أ) و(ب)، فإنه يجب أن يُطبق التغيير في السياسة المحاسبية - بأثر رجعي - فيما عدا إلى الحد الذي يكون فيه من غير العملي تحديد الآثار لفترة محددة، أو الأثر التراكمي للتغيير.	لا	
29. When it is impracticable to determine the period-specific effects of changing an accounting policy on comparative information for one or more prior periods presented, the entity shall apply the new accounting policy to the carrying amounts of assets and liabilities as at the beginning of the earliest period for which retrospective application is practicable, which may be the current period, and shall make a corresponding adjustment to the	29. عندما يكون من غير العملي تحديد الآثار الخاصة بفترة محددة لتغيير سياسة محاسبية على المعلومات المقارنة لفترة واحدة أو أكثر من الفترات السابقة المعروضة، فإنه يجب على الجهة أن تطبق السياسة المحاسبية الجديدة على القيم الدفترية للأصول والالتزامات كما في بداية أبكر فترة يكون من الممكن - عملياً - التطبيق بأثر رجعي لها، وقد تكون هي الفترة الحالية، ويجب أن تجري تعديلاً مقابلًا للرصيد الافتتاحي لكل مكونات صافي	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
opening balance of each affected component of net assets/equity for that period.	الأصول/حقوق الملكية المتأثرة لتلك الفترة.		
30. When it is impracticable to determine the cumulative effect, at the beginning of the current period, of applying a new accounting policy to all prior periods, the entity shall adjust the comparative information to apply the new accounting policy prospectively from the earliest date practicable.	30. عندما يكون من غير العملي تحديد الأثر التراكمي، في بداية الفترة الحالية، لتطبيق سياسة محاسبية جديدة على جميع الفترات السابقة، فإنه يجب على الجهة أن تُعدل المعلومات المقارنة لأجل تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة - بأثر مستقبلي - من أبكر تاريخ ممكن عملياً.	لا	
31. When an entity applies a new accounting policy retrospectively, it applies the new accounting policy to comparative information for prior periods as far back as is practicable. Retrospective application to a prior period is not practicable unless it is practicable to determine the cumulative effect on the amounts in both the opening and closing statement of financial positions for that period. The amount of the resulting adjustment relating to periods before those presented in the financial statements is made to the opening balance of each affected component of net assets/equity of the earliest prior period presented. Usually the adjustment is made to accumulated surpluses or deficits. However, the adjustment may be made to another component of net assets/equity (for example, to comply with an IPSAS). Any other information about prior periods,	31. عندما تطبق الجهة سياسة محاسبية جديدة بأثر رجعي، فإنها تطبق السياسة المحاسبية الجديدة على المعلومات المقارنة للفترات السابقة حتى أبكر فترة ممكنة عملياً. ولا يكون التطبيق بأثر رجعي على فترة سابقة عملياً، إلا إذا كان من الممكن - عملياً - تحديد الأثر التراكمي على المبالغ في كل من قائمتي المركز المالي الافتتاحية والختامية لتلك الفترة. ويجرى مبلغ التعديل الناتج، المتعلق بالفترات قبل تلك المعروضة في القوائم المالية، في الرصيد الافتتاحي لكل من مكونات صافي الأصول/حقوق الملكية المتأثرة، وذلك لأبكر فترة سابقة معروضة. ويجري التعديل - عادةً - على الفائض أو العجز المتراكم، وبالرغم من ذلك، فإنه يُمكن أن يُجري التعديل في مكون آخر لصافي الأصول/حقوق الملكية (على سبيل المثال، للالتزام بمعيار محاسبة للقطاع العام). كما تُعدل - أيضاً - أي معلومات أخرى عن الفترات السابقة، مثل الملخصات التاريخية للبيانات المالية، حتى أبكر فترة ممكنة عملياً.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
such as historical summaries of financial data, is also adjusted as far back as is practicable.			
32. When it is impracticable for an entity to apply a new accounting policy retrospectively, because it cannot determine the cumulative effect of applying the policy to all prior periods, the entity, in accordance with paragraph 30, applies the new policy prospectively from the start of the earliest period practicable. It therefore disregards the portion of the cumulative adjustment to assets, liabilities, and net assets/equity arising before that date. Changing an accounting policy is permitted even if it is impracticable to apply the policy prospectively for any prior period. Paragraphs 55-58 provide guidance when it is impracticable to apply a new accounting policy to one or more prior periods.	32. عندما يكون من غير العملي أن تطبق الجهة سياسة محاسبية جديدة بأثر رجعي، نظرًا لأنها لا تستطيع تحديد الأثر التراكمي لتطبيق السياسة على جميع الفترات السابقة، فإنه وفقاً للفقرة 30 تطبق الجهة السياسة الجديدة - بأثر مستقبلي - من بداية أ بكر فترة ممكنة عملياً. وبناءً عليه، تتجاهل الجهة الجزء من التعديل التراكمي للأصول والالتزامات وصافي الأصول/حقوق الملكية الذي ينشأ قبل ذلك التاريخ. ويُسمح بتغيير سياسة محاسبية، حتى لو كان من غير العملي أن تُطبق السياسة - بأثر مستقبلي - لأي فترة سابقة. توفر الفقرات 55-58 إرشادات حول متى يكون من غير العملي أن تُطبق السياسة المحاسبية الجديدة على فترة واحدة أو أكثر من الفترات السابقة.	لا	
<i>Disclosure</i>	<i>الإفصاح</i>		
33. When initial application of an IPSAS (a) has an effect on the current period or any prior period, (b) would have such an effect, except that it is impracticable to determine the amount of the adjustment, or (c) might have an effect on future periods, an entity shall disclose: a. The title of the Standard; b. When applicable, that the change in accounting policy is made in accordance with its transitional provisions; c. The nature of the change in accounting policy;	33. عندما يكون للتطبيق الأولي لمعيار محاسبة للقطاع العام (أ) أثر في الفترة الحالية أو أي فترة سابقة، أو (ب) كان من الممكن أن يكون له مثل هذا الأثر إلا أنه من غير العملي تحديد مبلغ التعديل، أو (ج) قد يكون له أثر على الفترات المستقبلية، فإنه يجب على الجهة أن تفصح عن: أ. عنوان المعيار؛ و ب. أنه قد أُجري التغيير في السياسة المحاسبية وفقاً للأحكام الانتقالية للمعيار، عند انطباق ذلك؛ و ج. طبيعة التغيير في السياسة المحاسبية؛ و	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
<p>d. When applicable, a description of the transitional provisions;</p> <p>e. When applicable, the transitional provisions that might have an effect on future periods;</p> <p>f. For the current period and each prior period presented, to the extent practicable, the amount of the adjustment for each financial statement line item affected;</p> <p>g. The amount of the adjustment relating to periods before those presented, to the extent practicable; and</p> <p>h. If retrospective application required by paragraph 24(a) or (b) is impracticable for a particular prior period, or for periods before those presented, the circumstances that led to the existence of that condition and a description of how and from when the change in accounting policy has been applied.</p> <p>Financial statements of subsequent periods need not repeat these disclosures.</p>	<p>د. وصف الأحكام الانتقالية، عند انطباق ذلك؛ و هـ. الأحكام الانتقالية التي قد يكون لها أثر على الفترات المستقبلية، عند انطباق ذلك؛ و و. مبلغ التعديل لكل بند مستقل في القوائم المالية متأثر بالتعديل، وذلك للفترة الحالية وكل فترة سابقة معروضة - إلى الحد الممكن عملياً؛ و ز. مبلغ التعديل المتعلق بالفترات قبل تلك المعروضة - إلى الحد الممكن عملياً؛ و ح. إذا كان التطبيق المطلوب بأثر رجعي بموجب الفقرة 24(أ) أو (ب) غير عملي لفترة سابقة معينة، أو لفترات قبل تلك المعروضة، الظروف التي أدت إلى وجود ذلك الوضع ووصف لكيفية تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية والتاريخ الذي اعتباراً منه طبق التغيير. ولا يلزم تكرار هذه الإفصاحات في القوائم المالية للفترات اللاحقة.</p>		
<p>34. When a voluntary change in accounting policy (a) has an effect on the current period or any prior period, (b) would have an effect on that period, except that it is impracticable to determine the amount of the adjustment, or (c) might have an effect on future periods, an entity shall disclose:</p> <p>a. The nature of the change in accounting policy;</p>	<p>34. عندما يكون للتغيير الاختياري في سياسة محاسبية (أ) أثر على الفترة الحالية أو أي فترة سابقة، أو (ب) كان من الممكن أن يكون له مثل هذا الأثر على تلك الفترة إلا أنه من غير العملي تحديد مبلغ التعديل، أو (ج) قد يكون له أثر على الفترات المستقبلية؛ فإنه يجب على الجهة أن تفصح عن: أ. طبيعة التغيير في السياسة المحاسبية؛ و</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
<p>b. The reasons why applying the new accounting policy provides faithfully representative and more relevant information;</p> <p>c. For the current period and each prior period presented, to the extent practicable, the amount of the adjustment for each financial statement line item affected;</p> <p>d. The amount of the adjustment relating to periods before those presented, to the extent practicable; and</p> <p>e. If retrospective application is impracticable for a particular prior period, or for periods before those presented, the circumstances that led to the existence of that condition and a description of how and from when the change in accounting policy has been applied. Financial statements of subsequent periods need not repeat these disclosures.</p>	<p>ب. الأسباب التي تجعل تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة توفر معلومات تعبر بموثوقية وأكثر ملاءمة؛ و</p> <p>ج. مبلغ التعديل لكل بند مستقل في القوائم المالية متأثر بالتعديل، وذلك للفترة الحالية وكل فترة سابقة معروضة - إلى الحد الممكن عملياً؛ و</p> <p>د. مبلغ التعديل المتعلق بالفترات قبل تلك المعروضة - إلى الحد الممكن عملياً؛ و</p> <p>هـ. إذا كان التطبيق بأثر رجعي غير عملي لفترة سابقة معينة أو لفترات قبل تلك المعروضة، الظروف التي أدت إلى وجود ذلك الوضع، ووصف لكيفية تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية والتاريخ الذي اعتُباراً منه طُبِق التغيير.</p> <p>ولا يلزم تكرار هذه الإفصاحات في القوائم المالية للفترات اللاحقة.</p>		
<p>35. When an entity has not applied a new IPSAS that has been issued but is not yet effective, the entity shall disclose:</p> <p>a. This fact; and</p> <p>b. Known or reasonably estimable information relevant to assessing the possible impact that application of the new Standard will have on the entity's financial statements in the period of initial application.</p>	<p>35. عندما لا تطبق الجهة معيار محاسبة للقطاع العام جديد أُصدر ولكن لم يسري مفعوله بعد، فإنه يجب على الجهة أن تفصح عن:</p> <p>أ. هذه الحقيقة؛ و</p> <p>ب. المعلومات المعروفة أو التي يمكن تقديرها - بشكل معقول - الملائمة لتقدير التأثير المحتمل الذي سيكون لتطبيق المعيار الجديد على القوائم المالية للجهة في فترة التطبيق الأولى.</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
<p>36. In complying with paragraph 35, an entity considers disclosing:</p> <p>a. The title of the new IPSAS;</p> <p>b. The nature of the impending change or changes in accounting policy;</p> <p>c. The date by which application of the Standard is required;</p> <p>d. The date as at which it plans to apply the Standard initially; and</p> <p>e. Either:</p> <p>i. A discussion of the impact that initial application of the Standard is expected to have on the entity's financial statements; or</p> <p>ii. If that impact is not known or reasonably estimable, a statement to that effect.</p>	<p>36. التزاماً بالفقرة 35، تأخذ الجهة في الحسبان الإفصاح عما يلي:</p> <p>أ. عنوان معيار المحاسبة للقطاع العام الجديد؛ و</p> <p>ب. طبيعة التغيير أو التغييرات الوشيكة في السياسة المحاسبية؛ و</p> <p>ج. التاريخ الذي يكون فيه تطبيق المعيار مطلوباً؛ و</p> <p>د. التاريخ الذي تعتزم فيه الجهة أن تطبق المعيار بشكل أولي؛ و</p> <p>هـ. أي من:</p> <p>(1) مناقشة للتأثير المتوقع للتطبيق الأولي للمعيار على القوائم المالية للجهة؛ أو</p> <p>(2) إذا لم يكن ذلك التأثير معروفاً أو لا يمكن تقديره بشكل معقول، بيان بهذا الشأن.</p>	لا	
Changes in Accounting Estimates	التغيرات في التقديرات المحاسبية		
<p>37. As a result of the uncertainties inherent in delivering services, conducting trading, or other activities, many items in financial statements cannot be measured with precision but can only be estimated. Estimation involves judgments based on the latest available, reliable information. For example, estimates may be required of:</p> <p>a. Tax revenue due to government;</p> <p>b. Bad debts arising from uncollected taxes;</p> <p>c. Inventory obsolescence;</p>	<p>37. نتيجة لحالات عدم التأكد المتأصلة في أنشطة تقديم الخدمات، أو المتاجرة، أو الأنشطة الأخرى، فإنه لا يمكن قياس العديد من بنود القوائم المالية بدقة بالغة، ولكن يمكن تقديرها فقط. وينطوي التقدير على أحكام مستندة إلى أحدث معلومات متاحة موثوقة. فعلى سبيل المثال، قد تكون التقديرات مطلوبة لما يلي:</p> <p>أ. إيرادات الضرائب المستحقة للحكومة؛ و</p> <p>ب. الديون المشكوك فيها الناشئة عن الضرائب غير المحصلة؛ و</p> <p>ج. تقادم المخزون؛ و</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
<p>d. The fair value of financial assets or financial liabilities;</p> <p>e. The useful lives of, or expected pattern of consumption of future economic benefits or service potential embodied in, depreciable assets, or the percentage completion of road construction; and</p> <p>f. Warranty obligations.</p>	<p>د. القيمة العادلة للأصول المالية أو الالتزامات المالية؛ و</p> <p>هـ. الأعمار الإنتاجية للأصول القابلة للاستهلاك، أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة التي تنطوي عليها الأصول القابلة للاستهلاك، أو نسبة إنجاز إنشاء طريق؛ و</p> <p>و. واجبات ضمان المنتجات أو الخدمات.</p>		
<p>38. The use of reasonable estimates is an essential part of the preparation of financial statements and does not undermine their reliability<sup>1</sup>.</p> <p><small>1 Information that is reliable is free from material error and bias, and can be depended on by users to faithfully represent that which it purports to represent or could reasonably be expected to represent. Paragraph BC16 of IPSAS 1 discusses the transitional approach to the explanation of reliability.</small></p>	<p>38. يُعَدُّ استخدام التقديرات المعقولة جزءاً أساسياً من إعداد القوائم المالية ولا يقلل من موثوقيتها<sup>1</sup>.</p> <p><small>1 المعلومات الموثوقة تكون خالية من الخطأ والتحيز ذي الأهمية النسبية، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتعبر بأمانة عما ترحب أنها تعبر عنه أو ما يمكن أن يتوقع بشكل معقول أنها تعبر عنه. وتناقش الفقرة 6 من أساس الاستنتاجات المرافق لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1 المدخل الانتقالي لتوضيح الموثوقية.</small></p>	لا	
<p>39. An estimate may need revision if changes occur in the circumstances on which the estimate was based or as a result of new information or more experience. By its nature, the revision of an estimate does not relate to prior periods and is not the correction of an error.</p>	<p>39. قد يلزم تعديل التقدير إذا حدثت تغيرات في الظروف التي كان يستند إليها التقدير، أو نتيجة لمعلومات جديدة، أو لمزيد من الخبرة. وبطبيعته، فإن تعديل التقدير لا يتعلق بفترات سابقة، ولا يُعد تصحيحاً لخطأ.</p>	لا	
<p>40. A change in the measurement basis applied is a change in an accounting policy, and is not a change in an accounting estimate. When it is difficult to distinguish a change in an accounting policy from a change in an accounting estimate, the change is treated as a change in an accounting estimate.</p>	<p>40. يُعد التغيير في أساس القياس المطبق تغييراً في سياسة محاسبية، وليس تغييراً في تقدير محاسبي. وعندما يكون من الصعب تمييز تغيير في سياسة محاسبية عن تغيير في تقدير محاسبي، يعالج التغيير على أنه تغيير في تقدير محاسبي.</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
<p>41. The effect of a change in an accounting estimate, other than a change to which paragraph 42 applies, shall be recognized prospectively by including it in surplus or deficit in:</p> <p>a. The period of the change, if the change affects the period only; or</p> <p>b. The period of the change and future periods, if the change affects both.</p>	<p>41. يجب أن يُثبت أثر التغيير في تقدير محاسبي، بخلاف التغيير الذي تنطبق عليه الفقرة 42 - بأثر مستقبلي - وذلك بتضمينه في الفائض أو العجز في:</p> <p>أ. فترة التغيير، إذا كان التغيير يؤثر - فقط - على هذه الفترة؛ أو</p> <p>ب. فترة التغيير والفترات المستقبلية، إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.</p>	لا	
<p>42. To the extent that a change in an accounting estimate gives rise to changes in assets and liabilities, or relates to an item of net assets/equity, it shall be recognized by adjusting the carrying amount of the related asset, liability, or net assets/equity item in the period of change.</p>	<p>42. إذا نتج عن التغيير في تقدير محاسبي تغيرات في الأصول والالتزامات، أو تعلق بأحد بنود صافي الأصول/ حقوق الملكية، فإنه يجب أن يُثبت من خلال تعديل القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام أو بند صافي الأصول/ حقوق الملكية ذي العلاقة في فترة التغيير.</p>	لا	
<p>43. Prospective recognition of the effect of a change in an accounting estimate means that the change is applied to transactions, other events, and conditions from the date of the change in estimate. A change in an accounting estimate may affect only the current period's surplus or deficit, or the surplus or deficit of both the current period and future periods. For example, a change in the estimate of the amount of bad debts affects only the current period's surplus or deficit, and therefore is recognized in the current period. However, a change in the estimated useful life of, or the expected pattern of consumption of</p>	<p>43. يعني الإثبات المستقبلي لأثر تغيير في تقدير محاسبي أن يطبق التغيير على المعاملات والأحداث الأخرى والأوضاع من تاريخ التغيير في التقدير. وقد يؤثر التغيير في تقدير محاسبي - فقط - على فائض أو عجز الفترة الحالية، أو فائض أو عجز كل من الفترة الحالية والفترات المستقبلية. على سبيل المثال، يؤثر تغيير في تقدير مبلغ الديون المشكوك فيها - فقط - على فائض أو عجز الفترة الحالية، وبناءً عليه، فإنه يُثبت في الفترة الحالية. وخلافاً لذلك، يُؤثر تغيير في العمر الإنتاجي المقدر لأصل قابل للاستهلاك، أو في النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة التي ينطوي عليها أصل قابل للاستهلاك، على مصروف</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
economic benefits or service potential embodied in, a depreciable asset affects the depreciation expense for the current period and for each future period during the asset's remaining useful life. In both cases, the effect of the change relating to the current period is recognized as revenue or expense in the current period. The effect, if any, on future periods is recognized in future periods.	الاستهلاك للفترة الحالية ولكل فترة مستقبلية خلال العمر الإنتاجي المتبقي للأصل. وفي كلتا الحالتين، يُثبت أثر التغيير المتعلق بالفترة الحالية على أنه إيراد أو مصروف في الفترة الحالية، ويُثبت الأثر على الفترات المستقبلية، إن وجد، في الفترات المستقبلية.		
Disclosure	الإفصاح		
44. An entity shall disclose the nature and amount of a change in an accounting estimate that has an effect in the current period or is expected to have an effect on future periods, except for the disclosure of the effect on future periods when it is impracticable to estimate that effect.	44. يجب أن توضح الجهة عن طبيعة ومبلغ التغيير في تقدير محاسبي له أثر على الفترة الحالية، أو يتوقع أن يكون له أثر على الفترات المستقبلية، ويستثنى الإفصاح عن الأثر على الفترات المستقبلية عندما يكون من غير العملي تقدير ذلك الأثر.	لا	
45. If the amount of the effect in future periods is not disclosed because estimating it is impracticable, the entity shall disclose that fact.	45. إذا لم يُفصح عن مبلغ الأثر في الفترات المستقبلية نظراً لأن تقديره يُعد غير عملي، فإنه يجب على الجهة الإفصاح عن تلك الحقيقة.	لا	
Errors	الأخطاء		
46. Errors can arise in respect of the recognition, measurement, presentation, or disclosure of elements of financial statements. Financial statements do not comply with IPSASs if they contain either material errors, or immaterial errors made intentionally to achieve a particular presentation of an entity's financial position, financial performance, or cash flows. Potential current period errors discovered in that period are	46. يمكن أن تنشأ الأخطاء فيما يتعلق بإثبات أو قياس أو عرض عناصر القوائم المالية أو الإفصاح عنها. ولا تعد القوائم المالية ملتزمة بمعايير المحاسبة للقطاع العام إذا احتوت إما على أخطاء ذات أهمية نسبية، أو على أخطاء غير ذات أهمية نسبية أُجريت - بشكل متعمد - لتحقيق عرض معين للمركز المالي للجهة أو لأدائها المالي أو تدفقاتها النقدية. وتُصحح أخطاء الفترة الحالية، الممكن اكتشافها في الفترة ذاتها، قبل اعتماد إصدار القوائم المالية.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
corrected before the financial statements are authorized for issue. However, material errors are sometimes not discovered until a subsequent period, and these prior period errors are corrected in the comparative information presented in the financial statements for that subsequent period (see paragraphs 47-52).	وبالرغم من ذلك، لا تُكتشف - أحياناً - الأخطاء ذات الأهمية النسبية حتى فترة لاحقة، وتُصحح أخطاء الفترات السابقة هذه في المعلومات المقارنة المعروضة في القوائم المالية لتلك الفترة اللاحقة (انظر الفقرات 47-52).		
47. Subject to paragraph 48, an entity shall correct material prior period errors retrospectively in the first set of financial statements authorized for issue after their discovery by: a. Restating the comparative amounts for prior period(s) presented in which the error occurred; or b. If the error occurred before the earliest prior period presented, restating the opening balances of assets, liabilities and net assets/ equity for the earliest prior period presented.	47. مع مراعاة الفقرة 48، يجب على الجهة أن تصحح أخطاء فترة سابقة ذات أهمية نسبية - بأثر رجعي - في أول مجموعة من القوائم المالية يُعتمد إصدارها بعد اكتشافها، وذلك من خلال: أ. إعادة عرض المبالغ المقارنة للفترة (الفترات) السابقة المعروضة التي حدث فيها الخطأ؛ أو ب. إذا حدث الخطأ قبل أبكر فترة سابقة معروضة، إعادة عرض الأرصدة الافتتاحية للأصول والالتزامات وصافي الأصول/ حقوق الملكية لأبكر فترة سابقة معروضة.	لا	
Limitations of Retrospective Restatement	حدود إعادة العرض بأثر رجعي		
48. A prior period error shall be corrected by retrospective restatement, except to the extent that it is impracticable to determine either the period-specific effects or the cumulative effect of the error.	48. يجب أن يُصحح خطأ فترة سابقة من خلال إعادة العرض بأثر رجعي، فيما عدا إلى الحد الذي يكون فيه من غير العملي تحديد إما الآثار المتعلقة بفترة محددة، أو الأثر التراكمي للخطأ.	لا	
49. When it is impracticable to determine the period-specific effects of an error on comparative information for one or more prior periods presented, the entity shall restate the opening	49. عندما يكون من غير العملي تحديد آثار الخطأ الخاصة بفترة، على المعلومات المقارنة لواحدة أو أكثر من الفترات السابقة المعروضة، فإنه يجب على الجهة أن تُعيد عرض الأرصدة الافتتاحية للأصول	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
balances of assets, liabilities, and net assets/equity for the earliest period for which retrospective restatement is practicable (which may be the current period).	والالتزامات وصافي الأصول / حقوق الملكية لأبكر فترة يكون من الممكن - عملياً - إعادة العرض بأثر رجعي لها (وقد تكون هي الفترة الحالية).		
50. When it is impracticable to determine the cumulative effect, at the beginning of the current period, of an error on all prior periods, the entity shall restate the comparative information to correct the error prospectively from the earliest date practicable.	50. عندما يكون من غير العملي تحديد الأثر التراكمي، في بداية الفترة الحالية، لخطأ على جميع الفترات السابقة، فإنه يجب على الجهة أن تعيد عرض المعلومات المقارنة لتُصحح الخطأ - بأثر مستقبلي - من أبكر تاريخ ممكن عملياً.	لا	
51. The correction of a prior period error is excluded from surplus or deficit for the period in which the error is discovered. Any information presented about prior periods, including historical summaries of financial data, is also restated as far back as is practicable.	51. لا يدخل تصحيح أخطاء فترة سابقة في فائض أو عجز الفترة التي أُكتشف فيها الخطأ. وتُعدل أي معلومات معروضة عن الفترات السابقة، بما في ذلك أي ملخصات تاريخية للبيانات المالية، حتى أبكر فترة ممكنة عملياً.	لا	
52. When it is impracticable to determine the amount of an error (e.g., a mistake in applying an accounting policy) for all prior periods, the entity, in accordance with paragraph 50, restates the comparative information prospectively from the earliest date practicable. It therefore disregards the portion of the cumulative restatement of assets, liabilities, and net assets/ equity arising before that date. Paragraphs 55-58 provide guidance on when it is impracticable to correct an error for one or more prior periods.	52. عندما يكون من غير العملي تحديد مبلغ أي خطأ (مثل خطأ في تطبيق سياسة محاسبية) لجميع الفترات السابقة، فإن الجهة، وفقاً للفقرة 50، تُعيد عرض المعلومات المقارنة - بأثر مستقبلي - من أبكر تاريخ ممكن عملياً. وبناءً عليه، تتجاهل الجهة الجزء من التعديل التراكمي للأصول والالتزامات وصافي الأصول/ حقوق الملكية الذي ينشأ قبل ذلك التاريخ. وتوفر الفقرات 55-58 إرشادات حول متى يكون من غير العملي تصحيح خطأ لفترة واحدة أو أكثر من الفترات السابقة.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
53. Corrections of errors are distinguished from changes in accounting estimates. Accounting estimates by their nature are approximations that may need revision as additional information becomes known. For example, the gain or loss recognized on the outcome of a contingency is not the correction of an error.	53. يختلف تصحيح الأخطاء عن التغيرات في التقديرات المحاسبية. تُعد التقديرات المحاسبية - بطبيعتها - قيمة تقريبية قد تحتاج إلى تعديل، عند معرفة معلومات إضافية عنها. فعلى سبيل المثال، لا يعد المكسب أو الخسارة المثبتة بناءً على نتيجة بند محتمل تصحيحاً لخطأ.	لا	
Disclosure of Prior Period Errors	الإفصاح عن أخطاء فترة سابقة		
54. In applying paragraph 47, an entity shall disclose the following: a. The nature of the prior period error; b. For each prior period presented, to the extent practicable, the amount of the correction for each financial statement line item affected; c. The amount of the correction at the beginning of the earliest prior period presented; and d. If retrospective restatement is impracticable for a particular prior period, the circumstances that led to the existence of that condition and a description of how and from when the error has been corrected. Financial statements of subsequent periods need not repeat these disclosures.	54. عند تطبيق الفقرة 47، يجب على الجهة أن توضح عما يلي: أ. طبيعة خطأ الفترة السابقة؛ و ب. مبلغ التصحيح لكل بند مستقل في القوائم المالية متأثر بالتصحيح، وذلك لكل فترة سابقة معروضة - إلى الحد الممكن عملياً؛ و ج. مبلغ التصحيح في بداية أواخر فترة سابقة معروضة؛ و د. إذا كانت إعادة العرض بأثر رجعي غير عملية لفترة سابقة معينة، الظروف التي أدت إلى وجود ذلك الوضع، ووصف لكيفية تصحيح الخطأ والتاريخ الذي اعتُبراً منه صُحِّح الخطأ. ولا يلزم تكرار هذه الإفصاحات في القوائم المالية للفترات اللاحقة.	لا	
Impracticability in Respect of Retrospective Application and Retrospective Restatement	عدم إمكانية التطبيق بأثر رجعي وإعادة العرض بأثر رجعي من الناحية العملية		
55. In some circumstances, it is impracticable to adjust comparative information for one or more prior periods to achieve comparability with the current	55. في بعض الظروف، يكون من غير العملي أن تُعدل المعلومات المقارنة لفترة واحدة أو أكثر من الفترات السابقة لتحقيق القابلية للمقارنة مع الفترة الحالية.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
<p>period. For example, data may not have been collected in the prior period(s) in a way that allows either retrospective application of a new accounting policy (including, for the purpose of paragraphs 56-58, its prospective application to prior periods) or retrospective restatement to correct a prior period error, and it may be impracticable to re-create the information.</p>	<p>على سبيل المثال، قد لا تُجمع البيانات في الفترة (الفترات) السابقة بطريقة تسمح إما بالتطبيق بأثر رجعي لسياسة محاسبية جديدة (بما في ذلك، ولغرض الفقرات 56-58، تطبيقها بأثر مستقبلي على الفترات السابقة) أو إعادة العرض بأثر رجعي لتصحيح خطأ فترة سابقة، وقد يكون من غير العملي إعادة إنتاج المعلومات.</p>		
<p>56. It is frequently necessary to make estimates in applying an accounting policy to elements of financial statements recognized or disclosed in respect of transactions, other events, or conditions. Estimation is inherently subjective, and estimates may be developed after the reporting date. Developing estimates is potentially more difficult when retrospectively applying an accounting policy or making a retrospective restatement to correct a prior period error, because of the longer period of time that might have passed since the affected transaction, other event, or condition occurred. However, the objective of estimates related to prior periods remains the same as for estimates made in the current period, namely, for the estimate to reflect the circumstances that existed when the transaction, other event, or condition occurred.</p>	<p>56. هناك ضرورة - بشكل متكرر - لإجراء تقديرات عند تطبيق سياسة محاسبية على عناصر القوائم المالية المثبتة أو المفصح عنها فيما يتعلق بالمعاملات أو الأحداث الأخرى أو الأوضاع. يُعد التقدير - بشكل متأصل - غير موضوعي، ويمكن تطوير التقديرات بعد تاريخ القوائم المالية. يُحتمل أن يكون تطوير التقديرات أكثر صعوبة عند تطبيق سياسة محاسبية بأثر رجعي، أو عند إعادة العرض بأثر رجعي لتصحيح خطأ فترة سابقة، نظراً لطول الفترة الزمنية التي قد تكون مضت منذ حدوث المعاملة المتأثرة أو الحدث الآخر أو الوضع المتأثر. وبالرغم من ذلك، يبقى الهدف من التقديرات المتعلقة بالفترات السابقة هو الهدف نفسه من التقديرات التي تُجرى في الفترة الحالية، ألا وهو أن يعكس التقدير الظروف التي كانت موجودة عند حدوث المعاملة أو الحدث الآخر أو الوضع.</p>	لا	
<p>57. Therefore, retrospectively applying a new accounting policy or correcting a prior period error requires distinguishing information that:</p>	<p>57. وبناءً عليه، يتطلب تطبيق سياسة محاسبية جديدة بأثر رجعي، أو تصحيح خطأ فترة سابقة بأثر رجعي، تمييز المعلومات التي:</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
<p>a. Provides evidence of circumstances that existed on the date(s) as at Which the transaction, other event, or condition occurred; and</p> <p>b. Would have been available when the financial statements for that prior period were authorized for issue;</p> <p>from other information. For some types of estimates (e.g., a fair value measurement that uses significant unobservable inputs), it is impracticable to distinguish these types of information. When retrospective application or retrospective restatement would require making a significant estimate for which it is impossible to distinguish these two types of information, it is impracticable to apply the new accounting policy or correct the prior period error retrospectively.</p>	<p>أ. توفر أدلة على الظروف التي كانت موجودة في التاريخ (التواريخ) الذي حدثت فيه المعاملة أو الحدث الآخر أو الوضع؛ و</p> <p>ب. كانت متاحة عند اعتماد إصدار القوائم المالية لتلك الفترة السابقة؛</p> <p>عن المعلومات الأخرى. ويكون من غير العملي تمييز هذه الأنواع من المعلومات لبعض أنواع التقديرات (مثل قياس للقيمة العادلة يستخدم مُدخلات مهمة لا يمكن رصدها). وعندما يتطلب التطبيق بأثر رجعي، أو إعادة العرض بأثر رجعي، إجراء تقدير مهم يستحيل معه التمييز بين هذين النوعين من المعلومات، يكون من غير العملي أن تُطبق السياسة المحاسبية الجديدة، أو أن يُصحح خطأ الفترة السابقة، بأثر رجعي.</p>		
<p>58. Hindsight should not be used when applying a new accounting policy to, or correcting amounts for, a prior period, either in making assumptions about what management's intentions would have been in a prior period or estimating the amounts recognized, measured, or disclosed in a prior period. For example, when an entity corrects a prior period error in classifying a government building as an investment property (the building was previously classified as property, plant, and equipment), it does not change the basis of</p>	<p>58. ينبغي ألا يُستخدم الإدراك المتأخر عند تطبيق سياسة محاسبية جديدة على فترة سابقة، أو عند تصحيح مبالغ لفترة سابقة، سواء في وضع افتراضات عن ماهية نوايا الإدارة التي يمكن أن تكون في فترة سابقة، أو عن تقدير المبالغ المثبتة أو المقاسة أو المفصح عنها في فترة سابقة. فعلى سبيل المثال، عندما تصحح جهة خطأ فترة سابقة في تصنيف مبنى حكومي على أنه عقار استثماري (صُنّف المبنى سابقاً على أنه بند عقارات وآلات ومعدات)، فإنها لا تغير أساس التصنيف لتلك الفترة إذا قررت الإدارة لاحقاً أن تستخدم ذلك المبنى على</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
<p>classification for that period, if management decided later to use that building as an owner-occupied office building. In addition, when an entity corrects a prior period error in calculating its liability for provision of cleaning costs of pollution resulting from government operations in accordance with IPSAS 19, it disregards information about an unusually large oil leak from a naval supply ship during the next period that became available after the financial statements for the prior period were authorized for issue. The fact that significant estimates are frequently required when amending comparative information presented for prior periods does not prevent reliable adjustment or correction of the comparative information.</p>	<p>أنه مبنى مكثبي مشغول من قبل المالك. وبالإضافة إلى ذلك، عندما تصحح الجهة خطأ فترة سابقة في احتساب التزامها مقابل توفير تكاليف تنظيف التلوث الناتج عن العمليات الحكومية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 19، فإنها تتجاهل المعلومات، التي أصبحت متاحة بعد اعتماد إصدار القوائم المالية للفترة السابقة، عن تسرب كبير - على نحو غير عادي - للنفط من سفينة إمدادات تابعة لسلاح البحرية. ولا تحول حقيقة أن تقديرات مهمة تكون مطلوبة - بشكل متكرر - عند تعديل المعلومات المقارنة المعروضة للفترة السابقة دون تعديل أو تصحيح موثوق لتلك المعلومات المقارنة.</p>		
<p>Effective date</p>	<p>تاريخ السريان</p>		
<p>59. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2008. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before January 1, 2008, it shall disclose that fact.</p>	<p>59. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2008 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد، إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2008، يجب أن توضح عن تلك الحقيقة.</p>	<p>نعم</p>	<p>عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.</p>
<p>59A.Paragraphs 9, 11, and 14 were amended by <i>Improvements to IPSASs</i> issued in January 2010. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on</p>	<p>59أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 3].</p>	<p>نعم</p>	<p>حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث</p>

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية  
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء"  
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
or after January 1, 2011. Earlier application is encouraged.			إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
59B.Paragraph 60 was amended by IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> issued in January 2015. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning before January 1, 2017, the amendments shall also be applied for that earlier period.	59ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 3].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
59C.Paragraphs 7, 10, 12, 14, 15, 17 and 34 were amended, and paragraph 13 was deleted by <i>Improvements to IPSASs 2015</i> issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2017 it shall disclose that fact.	59ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 3].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
59D Paragraphs 5 and 6 were deleted by <i>The Applicability of IPSASs</i> , issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments	59د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 3].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.			
59E. Paragraph 22 was amended by IPSAS 45 issued in May 2023. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies this amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 45 at the same time.	59هـ. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرة 22. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.	نعم	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 45 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.
59F. Paragraph 57 was amended by IPSAS 46, <i>Measurement</i> , issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 46 at the same time.	59و. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46، <i>القياس</i> الصادر في 2024 الفقرة 57. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.	نعم	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 46 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.
60. When an entity adopts the accrual basis IPSASs of accounting as defined in IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> for financial reporting purposes subsequent to this effective date, this Standard applies to the entity's annual	60. عندما تُطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعرَّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، <i>تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة</i> ، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية  
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء"  
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
financial statements covering periods beginning on or after the date of adoption of IPSASs.	على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.		
<b>Withdrawal of IPSAS 3 (2000)</b>	<b>سحب معيار المحاسبة للقطاع العام 3 (2000)</b>		
61. This Standard supersedes IPSAS 3, <i>Net Surplus or Deficit for the Period, Fundamental Errors and Changes in Accounting Policies</i> , issued in 2000.	61. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 3].	<b>نعم</b>	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.

5. إرشادات التنفيذ

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
<i>This guidance accompanies, but is not part of, IPSAS 3.</i>	<i>ترافق هذه الإرشادات معيار المحاسبة للقطاع العام 3 لكنها لا تشكل جزءاً منه.</i>
<b>Retrospective Restatement of Errors</b>	<b>إعادة العرض بأثر رجعي لتصحيح أخطاء</b>
1. During 20X2, the entity discovered that revenue from income taxes was incorrect. Income taxes of CU <sup>2</sup> 6,500 that should have been recognized in 20X1 were incorrectly omitted from 20X1 and recognized as revenue in 20X2. <sup>2</sup> In these examples, monetary amounts are denominated in "currency units" (CU).	1. خلال عام 20×2، اكتشفت الجهة أن الإيراد من ضرائب الدخل كان غير صحيح. إذ أن ضرائب دخل بمبلغ 6,500 ريال سعودي <sup>2</sup> كان ينبغي إثباتها في عام 20×1 أسقطت خطأ من عام 20×1 وأثبتت على أنها إيراد في عام 20×2. <sup>2</sup> في هذه الأمثلة، تم التعبير عن المبالغ النقدية بالريال السعودي.
2. The entity's accounting records for 20X2 show revenue from taxation of CU60,000 (including the CU6,500 taxation that should have been recognized in opening balances), and expenses of CU86,500.	2. تظهر السجلات المحاسبية للجهة لعام 20×2 إيراد ضرائب بمبلغ 60,000 ريال سعودي (بما في ذلك الضرائب بمبلغ 6,500 ريال سعودي التي كان ينبغي إثباتها في الأرصدة الافتتاحية)، ومصروفات بمبلغ 86,500 ريال سعودي.
3. In 20X1, the entity reported:	3. في عام 20×1، قامت الجهة بالتقرير عما يلي:
CU	ريال سعودي
Revenue from taxation 34,000	الإيراد من الضرائب 34,000
User charges 3,000	رسوم المستخدمين 3,000
Other operating revenue 30,000	إيرادات تشغيلية أخرى 30,000
Total revenue 67,000	مجموع الإيرادات 67,000
Expenses (60,000)	المصروفات (60,000)
Surplus 7,000	الفائض 7,000
4. 20X1 opening accumulated surplus was CU20,000, and closing accumulated surplus was CU27,000.	4. بلغ الفائض المتراكم الافتتاحي لعام 20×1، مبلغ 20,000 ريال سعودي، وبلغ الفائض المتراكم الختامي للعام نفسه مبلغ 27,000 ريال سعودي.
5. The entity had no other revenue or expenses.	5. ليس لدى الجهة إيرادات أو مصروفات أخرى.
6. The entity had CU5,000 of contributed capital throughout, and no other components of net assets/equity except for accumulated surplus.	6. كان لدى الجهة رأس مال مساهم به بمبلغ 5,000 ريال سعودي طوال الفترة، ولم يكن لديها مكونات أخرى في صافي الأصول/حقوق الملكية باستثناء الفائض المتراكم.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية  
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء"  
إصدار 2024م

Implementation Guidance			إرشادات التنفيذ		
Public Sector Entity Statement of Financial Performance			جهة القطاع العام "س" - قائمة الأداء المالي		
	20X2	(restated) 20X1	(معاد عرضها)		
	CU	CU	20×1	20×2	
Revenue from taxation	53,500	40,500	ريال سعودي	ريال سعودي	الإيراد من الضرائب
User charges	4,000	3,000	40,500	53,500	رسوم المستخدمين
Other operating revenue	40,000	30,000	3,000	4,000	إيرادات تشغيلية أخرى
Total revenue	97,500	73,500	30,000	40,000	مجموع الإيرادات
Expenses	(86,500)	(60,000)	73,500	97,500	المصروفات
Surplus	11,000	13,500	(60,000)	(86,500)	الفائض
			13,500	11,000	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية  
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء"  
إصدار 2024م

Implementation Guidance				إرشادات التنفيذ		
Public Sector Entity X Statement of Changes in Equity				جهة القطاع العام "س" - قائمة التغيرات في حقوق الملكية		
	Contributed capital	Accumulated Surpluses	Total	المجموع	الفائض المتراكم	رأس المال المساهم به
	CU	CU	CU			
Balance at 31 December 20X0	5,000	20,000	25,000	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي
Surplus for the year ended December 31, 20X1 as restated	-	13,500	13,500	25,000	20,000	5,000
Balance at 31 December 20X1	5,000	33,500	38,500	13,500	13,500	-
Surplus for the year ended 31 December 20X2	-	11,000	11,000	38,500	33,500	5,000
Balance at 31 December 20X2	5,000	44,500	49,500	11,000	11,000	-
				49,500	44,500	5,000
<i>Extracts from Notes to the Financial Statements</i>				<i>مقتطفات من الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية</i>		

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية  
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء"  
إصدار 2024م

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ																											
<p>1. Revenue from taxation of CU6,500 was incorrectly omitted from the financial statements of 20X1. The financial statements of 20X1 have been restated to correct this error. The effect of the restatement on those financial statements is summarized below. There is no effect in 20X2.</p> <table style="margin-left: auto; margin-right: auto; border-collapse: collapse;"> <thead> <tr> <th style="border-bottom: 1px solid black;"></th> <th style="border-bottom: 1px solid black; text-align: center;">Effect on 20X1</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td></td> <td style="text-align: center;">CU</td> </tr> <tr> <td>Increase revenue</td> <td style="text-align: center; border-top: 1px solid black;">6,500</td> </tr> <tr> <td>Increase in surplus</td> <td style="text-align: center; border-top: 1px solid black;">6,500</td> </tr> <tr> <td>Increase in debtors</td> <td style="text-align: center; border-top: 1px solid black;">6,500</td> </tr> <tr> <td>Increase in net assets/equity</td> <td style="text-align: center; border-top: 1px solid black; border-bottom: 3px double black;">6,500</td> </tr> </tbody> </table>		Effect on 20X1		CU	Increase revenue	6,500	Increase in surplus	6,500	Increase in debtors	6,500	Increase in net assets/equity	6,500	<p>1. أُسقط بالخطأ إيرادات ضرائب بمبلغ 6,500 ريال سعودي من القوائم المالية لعام 20×1. وأُعيد عرض القوائم المالية لعام 20×1 لتصحيح هذا الخطأ. وأدناه ملخص للأثر لإعادة العرض على تلك القوائم المالية. ولا يوجد أثر في العام 20×2.</p> <table style="margin-left: auto; margin-right: auto; border-collapse: collapse;"> <thead> <tr> <th style="border-bottom: 1px solid black;"></th> <th style="border-bottom: 1px solid black; text-align: center;">ريال سعودي</th> <th style="border-bottom: 1px solid black;"></th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td style="text-align: center;">6,500</td> <td style="text-align: center; border-top: 1px solid black;">6,500</td> <td style="text-align: right;">الزيادة في الإيرادات</td> </tr> <tr> <td style="text-align: center;">6,500</td> <td style="text-align: center; border-top: 1px solid black;">6,500</td> <td style="text-align: right;">الزيادة في الفائض</td> </tr> <tr> <td style="text-align: center;">6,500</td> <td style="text-align: center; border-top: 1px solid black;">6,500</td> <td style="text-align: right;">الزيادة في المدينين</td> </tr> <tr> <td style="text-align: center;">6,500</td> <td style="text-align: center; border-top: 1px solid black; border-bottom: 3px double black;">6,500</td> <td style="text-align: right;">الزيادة في صافي الأصول/حقوق الملكية</td> </tr> </tbody> </table>		ريال سعودي		6,500	6,500	الزيادة في الإيرادات	6,500	6,500	الزيادة في الفائض	6,500	6,500	الزيادة في المدينين	6,500	6,500	الزيادة في صافي الأصول/حقوق الملكية
	Effect on 20X1																											
	CU																											
Increase revenue	6,500																											
Increase in surplus	6,500																											
Increase in debtors	6,500																											
Increase in net assets/equity	6,500																											
	ريال سعودي																											
6,500	6,500	الزيادة في الإيرادات																										
6,500	6,500	الزيادة في الفائض																										
6,500	6,500	الزيادة في المدينين																										
6,500	6,500	الزيادة في صافي الأصول/حقوق الملكية																										
Change in Accounting Policy with Retrospective Application	التغيير في السياسة المحاسبية مع التطبيق بأثر رجعي																											
<p>7. During 20X2, the entity changed its accounting policy for the treatment of borrowing costs that are directly attributable to the acquisition of a hydro- electric power station that is under construction. In previous periods, the entity had capitalized such costs. The entity has now decided to expense, rather than capitalize them. Management judges that the new policy is preferable, because it results in a more transparent treatment of finance costs and is consistent with local industry practice, making the entity's financial statements more comparable.</p>	<p>7. خلال عام 20×2، غيرت الجهة سياستها المحاسبية لمعالجة تكاليف الاقتراض التي تعود - بشكل مباشر - إلى اقتناء محطة طاقة كهرومائية قيد الإنشاء. ففي الفترات السابقة، كانت الجهة قد رسملت هذه التكاليف. وقررت الجهة الآن إثبات مثل هذه التكاليف على أنها مصروفات بدلاً من رسملتها. وترى الإدارة أن السياسة الجديدة مفضلة لأنه ينتج عنها معالجة أكثر شفافية لتكاليف التمويل وتتسق مع الممارسة المتبعة في الصناعة المحلية، مما يجعل القوائم المالية للجهة أكثر قابلية للمقارنة.</p>																											
<p>8. The entity capitalized borrowing costs incurred of CU2,600 during 20X1 and CU5,200 in periods prior to 20X1. All borrowing costs incurred in previous years with respect to the acquisition of the power station were capitalized.</p>	<p>8. رسملت الجهة تكاليف اقتراض متكبدة بمبلغ 2,600 ريال سعودي خلال 20×1 وبمبلغ 5,200 ريال سعودي في الفترات التي سبقت عام 20×1. حيث رسملت جميع تكاليف الاقتراض في السنوات السابقة فيما يتعلق باقتناء محطة الطاقة.</p>																											
<p>9. The accounting records for 20X2 show surplus before interest of CU30,000; and interest expense of CU3,000 (which relates only to 20X2).</p>	<p>9. تظهر السجلات المحاسبية لعام 20×2، الفائض قبل الفائدة بمبلغ 30,000 ريال سعودي ومصروف فائدة بمبلغ 3,000 ريال سعودي (ويتعلق - فقط - بعام 20×2).</p>																											
<p>10. The entity has not recognized any depreciation on the power station because it is not yet in use.</p>	<p>10. لم تثبت الجهة أي استهلاك لمحطة الطاقة لأنها ليست قيد الاستخدام بعد.</p>																											

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ																				
<p>11. In 20X1, the entity reported:</p> <table style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <tr> <td style="width: 60%;"></td> <td style="text-align: center;">CU</td> </tr> <tr> <td>Surplus before interest</td> <td style="text-align: center;">18,000</td> </tr> <tr> <td>Interest expense</td> <td style="text-align: center;">-</td> </tr> <tr> <td>Surplus</td> <td style="text-align: center;"><u>18,000</u></td> </tr> </table>		CU	Surplus before interest	18,000	Interest expense	-	Surplus	<u>18,000</u>	<p>11. في عام 20×1، قامت الجهة بالتقرير عما يلي:</p> <table style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <tr> <td style="width: 60%;"></td> <td style="text-align: center;">ريال سعودي</td> <td></td> </tr> <tr> <td>الفائض قبل الفائدة</td> <td style="text-align: center;">18,000</td> <td></td> </tr> <tr> <td>مصروف الفائدة</td> <td style="text-align: center;">-</td> <td></td> </tr> <tr> <td>الفائض</td> <td style="text-align: center;"><u>18,000</u></td> <td></td> </tr> </table>		ريال سعودي		الفائض قبل الفائدة	18,000		مصروف الفائدة	-		الفائض	<u>18,000</u>	
	CU																				
Surplus before interest	18,000																				
Interest expense	-																				
Surplus	<u>18,000</u>																				
	ريال سعودي																				
الفائض قبل الفائدة	18,000																				
مصروف الفائدة	-																				
الفائض	<u>18,000</u>																				
<p>12. 20X1 opening accumulated surpluses was CU20,000 and closing accumulated surpluses was CU38,000.</p>	<p>12. بلغ الفائض المتراكم الافتتاحي لعام 20×1، مبلغ 20,000 ريال سعودي وبلغ الفائض المتراكم الختامي للعام نفسه مبلغ 38,000 ريال سعودي.</p>																				
<p>13. The entity had CU10,000 of contributed capital throughout, and no other components of net assets/equity except for accumulated surplus.</p>	<p>13. كان لدى الجهة رأس مال مساهم به بمبلغ 10,000 ريال سعودي طوال الفترة، ولم يكن لديها مكونات أخرى في صافي الأصول/حقوق الملكية باستثناء الفائض المتراكم.</p>																				

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية  
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء"  
إصدار 2024م

Public Sector Entity Statement of Financial Performance				جهة القطاع العام "ص" - قائمة الأداء المالي			
	20X2	(restated) 20X1	(معدلة)	20×1	20×2		
	CU	CU		ريال سعودي	ريال سعودي		
Surplus before interest	30,000	18,000		18,000	30,000	الفائض قبل الفائدة	
Interest expense	(3,000)	(2,600)		(2,600)	(3,000)	مصروف الفائدة	
Surplus	27,000	15,400		15,400	27,000	الفائض	
Public Sector Entity Statement of Changes in Net Assets/Equity				جهة القطاع العام "ص" - قائمة التغيرات في صافي الأصول / حقوق الملكية			
	(restated) Accumulated			المجموع	الفائض المتراكم	رأس المال المساهم به	
	Contributed capital	Surplus	Total	(معاد عرضه)			
	CU	CU	CU	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	
Balance at 31 December 20X0 as previously reported	10,000	20,000	30,000	30,000	20,000	10,000	الرصيد في 31 ديسمبر 20×0 كما تم التقرير عنه سابقاً
Change in accounting policy with respect to the capitalization of interest (Note 1)	-	(5,200)	(5,200)	(5,200)	(5,200)	-	التغيير في السياسة المحاسبية فيما يتعلق برسملة الفائدة (الإيضاح 1)
Balance at 31 December 20X0 as restated	10,000	14,800	24,800	24,800	14,800	10,000	الرصيد في 31 ديسمبر 20×0 كما أُعيد عرضه
Surplus for the year ended 31 December 20X1 (restated)	-	15,400	15,400	15,400	15,400	-	فائض السنة المنتهية في 31 ديسمبر 20×1 (معاد عرضه)
	(restated) Accumulated			المجموع	الفائض المتراكم	رأس المال المساهم به	
	Contributed capital	Surplus	Total	(معاد عرضه)			
	CU	CU	CU	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	
Balance at 31 December 20X1	10,000	30,200	40,200	40,200	30,200	10,000	الرصيد في 31 ديسمبر 20×1
Surplus for the year ended 31 December 20X2	-	27,000	27,000	27,000	27,000	-	فائض السنة المنتهية في 31 ديسمبر 20×2
Closing at 31 December 20X2	10,000	57,200	67,200				

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية  
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء"  
إصدار 2024م

	67,200	57,200	10,000	الرصيد الختامي في 31 ديسمبر 20×2
--	--------	--------	--------	----------------------------------

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية  
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء"  
إصدار 2024م

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ																																								
<i>Extracts from Notes to the Financial Statements</i>	<i>مقتطفات من الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية</i>																																								
<p>1. During 20X2, the entity changed its accounting policy for the treatment of borrowing costs related to a hydro-electric power station. Previously, the entity capitalized such costs. They are now written off as expenses as incurred. Management judges that this policy provides faithfully representative and more relevant information, because it results in a more transparent treatment of finance costs and is consistent with local industry practice, making the entity's financial statements more comparable. This change in accounting policy has been accounted for retrospectively, and the comparative statements for 20X1 have been restated. The effect of the change on 20X1 is tabulated below. Opening accumulated surpluses for 20X1 have been reduced by CU5,200, which is the amount of the adjustment relating to periods prior to 20X1.</p> <table style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <tr> <td style="width: 60%;"><i>Effect on 20X1</i></td> <td style="width: 10%; text-align: center;">CU</td> <td style="width: 10%;"></td> <td style="width: 20%;"></td> </tr> <tr> <td>(Increase) in interest expense</td> <td style="text-align: right;">(2,600)</td> <td style="text-align: center;">ريال</td> <td></td> </tr> <tr> <td>(Decrease) in surplus</td> <td style="text-align: right;">(2,600)</td> <td style="text-align: center;">سعودي</td> <td></td> </tr> <tr> <td><i>Effect on periods prior to 20X1</i></td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>(Decrease) in surplus</td> <td style="text-align: right;">(5,200)</td> <td style="text-align: center;">(2,600)</td> <td style="text-align: right;">(الزيادة) في مصروف الفائدة</td> </tr> <tr> <td>(Decrease) in assets in the course of construction and in accumulated surplus</td> <td style="text-align: right;">(7,800)</td> <td style="text-align: center;">(2,600)</td> <td style="text-align: right;">(الانخفاض) في الفائض</td> </tr> <tr> <td></td> <td style="text-align: right; border-top: 1px solid black;">(7,800)</td> <td style="text-align: center; border-top: 1px solid black;">(5,200)</td> <td style="text-align: right; border-top: 1px solid black;"><i>الأثر على 20X1</i></td> </tr> <tr> <td></td> <td></td> <td style="text-align: center; border-top: 1px solid black;">(7,800)</td> <td style="text-align: right; border-top: 1px solid black;"><i>الأثر على الفترات التي تسبق 20X1</i></td> </tr> <tr> <td></td> <td></td> <td style="text-align: center; border-top: 1px solid black;">(7,800)</td> <td style="text-align: right; border-top: 1px solid black;">(الانخفاض) في الفائض</td> </tr> <tr> <td></td> <td></td> <td style="text-align: center; border-top: 1px solid black;">(7,800)</td> <td style="text-align: right; border-top: 1px solid black;">(الانخفاض) في الأصول قيد الإنشاء وفي الفائض المتراكم</td> </tr> </table>	<i>Effect on 20X1</i>	CU			(Increase) in interest expense	(2,600)	ريال		(Decrease) in surplus	(2,600)	سعودي		<i>Effect on periods prior to 20X1</i>				(Decrease) in surplus	(5,200)	(2,600)	(الزيادة) في مصروف الفائدة	(Decrease) in assets in the course of construction and in accumulated surplus	(7,800)	(2,600)	(الانخفاض) في الفائض		(7,800)	(5,200)	<i>الأثر على 20X1</i>			(7,800)	<i>الأثر على الفترات التي تسبق 20X1</i>			(7,800)	(الانخفاض) في الفائض			(7,800)	(الانخفاض) في الأصول قيد الإنشاء وفي الفائض المتراكم	<p>1. خلال عام 20×2، غيرت الجهة سياستها المحاسبية لمعالجة تكاليف الاقتراض المتعلقة بمحطة طاقة كهرومائية. وقامت الجهة سابقاً برسمة مثل هذه التكاليف. والآن تُثبت على أنها مصروفات عند تكبدها. وترى الإدارة أن هذه السياسة توفر معلومات تعبر بموثوقية وأكثر ملاءمة، لأنه ينتج عنها معالجة أكثر شفافية لتكاليف التمويل وتتسق مع الممارسة المتبعة في الصناعة المحلية، مما يجعل القوائم المالية للجهة أكثر قابلية للمقارنة. وقد تم المحاسبة عن هذا التغيير في السياسة المحاسبية بأثر رجعي وأُعيد عرض القوائم المقارنة لعام 20×1. ويبين الجدول الوارد أدناه أثر التغيير في عام 20×1. وقد حُفّض الفائض التراكمي الافتتاحي لعام 20×1 بمبلغ 5,200 ريال سعودي وهو مبلغ التعديل المتعلق بالفترات التي تسبق عام 20×1.</p>
<i>Effect on 20X1</i>	CU																																								
(Increase) in interest expense	(2,600)	ريال																																							
(Decrease) in surplus	(2,600)	سعودي																																							
<i>Effect on periods prior to 20X1</i>																																									
(Decrease) in surplus	(5,200)	(2,600)	(الزيادة) في مصروف الفائدة																																						
(Decrease) in assets in the course of construction and in accumulated surplus	(7,800)	(2,600)	(الانخفاض) في الفائض																																						
	(7,800)	(5,200)	<i>الأثر على 20X1</i>																																						
		(7,800)	<i>الأثر على الفترات التي تسبق 20X1</i>																																						
		(7,800)	(الانخفاض) في الفائض																																						
		(7,800)	(الانخفاض) في الأصول قيد الإنشاء وفي الفائض المتراكم																																						
<b>Prospective Application of a Change in Accounting Policy When Retrospective Application is not Practicable</b>	<b>التطبيق المستقبلي للتغيير في السياسة المحاسبية عندما يكون التطبيق بأثر رجعي غير عملي</b>																																								
<p>14. During 20X2, the entity changed its accounting policy for depreciating property, plant, and equipment, so as to apply much more fully a components approach, while at the same time adopting the current value model.</p>	<p>14. خلال عام 20×2، غيرت الجهة سياستها المحاسبية لاستهلاك العقارات والآلات والمعدات من أجل تطبيق مدخل عناصر أكثر اكتمالاً، مع تطبيق نموذج القيمة الجارية في الوقت نفسه.</p>																																								
<p>15. In years before 20X2, the entity's asset records were not sufficiently detailed to apply a components approach fully. At the end of year 20X1, management commissioned an engineering survey, which provided information on the components held and their current operational values, useful lives, estimated residual values, and depreciable</p>	<p>15. في السنوات التي سبقت 20×2، لم تكن سجلات أصول الجهة مفصلة بشكل كافٍ لتطبيق مدخل العناصر بشكل كامل. وفي نهاية عام 20×1، كلفت الإدارة جهة للقيام بمسح هندسي، ووفر المسح معلومات حول العناصر المحتفظ بها وقيمتها التشغيلية الجارية وأعمارها الإنتاجية وقيمتها المتبقية المقدرة ومبالغها القابلة للاستهلاك في</p>																																								



Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
<p>because it deals more accurately with the components of property, plant, and equipment and is based on up-to-date values. The policy has been applied prospectively from the start of 20X2, because it was not practicable to estimate the effects of applying the policy either retrospectively or prospectively from any earlier date. Accordingly the adopting of the new policy has no effect on prior periods. The effect on the current year is to (a) increase the carrying amount of property, plant, and equipment at the start of the year by CU6,000, (b) create a revaluation reserve at the start of the year of CU6,000, and (c) increase expense by CU500.</p>	<p>إلى قيم حديثة. وقد طُبِّقت السياسة بأثر مستقبلي من بداية عام 20×2 لأنه لم يكن من العملي تقدير آثار تطبيق السياسة بأثر رجعي أو بأثر مستقبلي من أي تاريخ أبكر. وتبعاً لذلك، فإن تطبيق السياسة الجديدة ليس له أثر في الفترات السابقة. ويتمثل الأثر على السنة الحالية في (أ) زيادة القيمة الدفترية للعقارات والآلات والمعدات في بداية السنة بمبلغ 6,000 ريال سعودي و(ب) إنشاء احتياطي إعادة تقييم في بداية السنة بمبلغ 6,000 ريال سعودي (ج) وزيادة مصروف الاستهلاك بمبلغ 500 ريال سعودي.</p>